مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٣٥

الثلاثاء، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيرشينين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد فيالو بيليني بورتوريال
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): جميع أعضاء مجلس الأمن على دراية بإحصائيات هذا النزاع. ويعلم الأعضاء أن أكثر من نصف السوريين إما قد فروا من البلد أو أنهم يواجهون التشرد الداخلي المتكرر. وهم يعلمون أن مئات الآلاف من السوريين قُتلوا وأن ملايين آخرين جُرحوا. ويعلم الأعضاء أن زهاء ثلاثة ملايين شخص في إدلب عالقون في الوقت الراهن في مرمى النيران، حيث يعيش بعضهم تحت الأشجار أو تحت صفائح بلاستيكية في العراء. ولا توجد مدارس أو عيادات آمنة، ولا توجد وسيلة لكسب العيش – ثماني سنوات من الغارات الجوية والقصف المدفعي ومن الهجمات الإرهابية الفتاكة والخوف المستمر من إرسال الأطفال إلى المدارس التي قد تُقصف في وقت لاحق من ذلك اليوم.

واستمر القتال في محافظة إدلب خلال الأيام الأخيرة، على الرغم من الإعلان عن وقف مؤقت لإطلاق النار في ١٧ أيار/مايو. وحتى الآن هذا الشهر، أسفر القصف العنيف والقصف الجوي عن مقتل أكثر من ١٦٠ مدنياً وتشريد حوالي ٢٧٠ ٠٠٠ شخص. وكما ذكرت مؤخرا مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

> ”يبدو أن القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تقاتل في شمال سورية لا تحترم مبدأي التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني“.

ومنذ ٢٨ نيسان/أبريل، أي خلال الأسابيع الأربعة الماضية، أفادت منظمة الصحة العالمية بشن ٢٥ هجوما على منشآت لتقديم الرعاية الصحية، بما في ذلك ٢٢ مرفقا صحيا قُصف بعضها أكثر من مرة. ووقعت هذه الهجمات جميعا في شمال غرب سورية. وتفيد التقارير بأن حوالي ٢٥ مدرسة تضررت من العنف وكذلك الأسواق وما لا يقل عن ثلاثة مواقع للمشردين.

وتستجيب دوائر العمل الإنساني لذلك، وفقا لخططها للطوارئ والتأهب. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو، سُلمت حتى الآن أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ وجبة جاهزة إلى الذين فروا من الجولة الأخيرة من العنف. وقُدم دعم من أجل الإيواء إلى ٢٥ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين حديثا، فيما ستُقدم المساعدة إلى ٦٠ ٠٠٠ غيرهم من المدنيين خلال الأيام والأسابيع المقبلة. وذلك بالإضافة إلى ١,٢ مليون شخص نصل إليهم بالفعل على أساس شهري.

ومع ذلك، وعلى الرغم من بذل أقصى الجهود، تظل القدرة على الاستجابة مُستنزفة. وسيتجاوز استمرار العمليات العسكرية كافة القدرات على الاستجابة. ويشكل العديد من الشركاء في المجال الإنساني جزءا من السكان المتضررين وقد شُردوا هم أنفسهم. ونتيجة لذلك، عُلقت العمليات الإنسانية

في العديد من مناطق القتال الفعلي. ويشمل ذلك تعليق الخدمات الصحية وخدمات التغذية والحماية التي كانت تدعم في السابق نحو ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، بما في ذلك ٢١ مركزا للتحصين توقف عن العمل وما لا يقل عن ٤٩ مرفقا صحيا علق أنشطته جزئيا أو كليا خوفا من التعرض لهجوم.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن هذا العام يصادف الذكرى السنوية السبعين لإبرام اتفاقيات جنيف وكذلك الذكرى السنوية العشرين لاعتماد مجلس الأمن لحماية المدنيين كبند مدرج في جدول أعماله. ولكن وكما ذكر الأمين العام في الأسبوع الماضي خلال مناقشة المجلس المفتوحة بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.8534)، فإن احترام القانون الدولي الإنساني اليوم موضع شك في أحسن الأحوال. وفي سورية على سبيل المثال، أكدت منظمة الصحة العالمية وقوع ٣٣ هجوما على منشآت الرعاية الصحية منذ بداية العام، وتعرض بعض مرافق الرعاية الصحية لهجمات متكررة. وبوصفنا دولا أعضاء، يدرك جميع أعضاء المجلس أن جميع أطراف النزاعات المسلحة ملزمة قانونا بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. وعدم استهداف المستشفيات والمدارس ليس أمرا اختياريا؛ بل إنه التزام قانوني أساسي.

وعلى الرغم من أن القتال الدائر في إدلب ربما يكون أكثر الجبهات إيلاما في النزاع في الوقت الحاضر، فإنه ليس المكان الوحيد الذي تواصل فيه الاحتياجات الإنسانية تزايدها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ على سبيل المثال إزاء التقارير التي تفيد بتدهور الأوضاع داخل الركبان. وكما قد يعلم الأعضاء، غادر أكثر من ١٠٠ ١٣ شخص الركبان خلال الشهرين الماضيين. وعادة ما يقضي الذين يغادرون الركبان حوالي ٢٤ ساعة في خمس دور إيواء في محيط مدينة حمص، حيث يُحصن الأطفال وتتلقى الأسر المساعدة الإنسانية والطبية، قبل أن يواصل معظمهم رحلتهم إلى المناطق التي اختاروها. ويمكن للأمم المتحدة الآن الوصول إلى الأشخاص الذين غادروا الركبان، حيث جرت زيارة أماكن الإيواء في ٢٢ نيسان/أبريل و ١٣ أيار/مايو، ويجري تقديم المساعدة الإنسانية لهم جميعا. وهذا تطور جدير بالترحيب.

بيد أن استمرار تقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ٢٩ شخص ما زالوا يعيشون في الركبان ضروري بنفس القدر. ولعلهم أشد الفئات ضعفا. فقد نفدت المواد الغذائية والأدوية الأساسية واللوازم المنقذة للحياة الأخرى التي سُلمت في شباط/فبراير داخل المخيم. وثمة شح في الوقود والأسعار تشهد ارتفاعا هائلا. والناس مُجهدون. ولذلك، فإن إرسال قافلة إنسانية ثالثة إلى مخيم الركبان لا يزال أمرا بالغ الأهمية من أجل تجنب المزيد من المعاناة. ونحث بقوة السلطات السورية على العدول عن رفض إرسال قافلة إنسانية ثالثة وعلى تيسير وصولها، على النحو الذي طُلب لأول مرة في آذار/مارس ومرة أخرى في ٩ أيار/مايو. إن إمكانية الوصول إلى الأشخاص في جميع مراحل – داخل المخيم وأثناء عبورهم لمواقع الإيواء وفي مناطقهم الأصلية – أمر هام لتقديم الدعم لهذه الفئات الضعيفة من السكان.

لقد أطلعنا المجلس مرارا على محنة نحو ٠٠٠ ٧٤ مدني في مخيم الهول – و ٩٢ في المائة منهم من النساء والأطفال. وتعرض معظمهم لأعمال عنف شديد وصدمات نفسية إبان سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على المنطقة. وهم يعيشون الآن في ظل ظروف بالغة الصعوبة يواجهون فيها مجموعة من التحديات تتعلق بالحماية ومصيرا مقلقا وغير مؤكد. وكثير من هؤلاء أجانب ويواجهون خطر الحرمان من العودة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والمحاكمة العادلة، أو حتى أن يصبحوا عديمي الجنسية. كما يواجهون خطر الانفصال الأسري وعدم معرفة مكان وجود أفراد أسرهم، بالنظر إلى الغياب الملحوظ للذكور البالغين والأولاد فوق سن ١٢ في المخيم.

إن جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية، يحق لهم الحصول على رعاية خاصة وحماية بموجب القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن يُعامل هؤلاء الأطفال بوصفهم ضحايا في المقام الأول. ويجب التركيز على سرعة إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن، حسب الاقتضاء، مع البقاء مع أسرهم، وفي الوقت نفسه، كفالة حصولهم على خدمات الدعم المتخصصة، بما في ذلك خدمات الحماية والترجمة، عند الاقتضاء، والصحة العقلية والخدمات التعليمية. ويجب إيجاد حلول للرعايا الأجانب على نحو عاجل لتجنب إيوائهم في المخيمات لفترات طويلة. وندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة إعادة رعاياها إلى الوطن لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم أو ملاحقتهم قضائيا، حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية.

وندرك أنه قد يصل المزيد من الأشخاص إلى مخيم الهول في الفترة المقبلة. والظروف الحالية صعبة بالفعل بالنسبة للسكان الحاليين داخله. وقد تتسبب أشهر الصيف وخطر القادمين الجدد في زيادة تفاقم الحالة داخله. ويجب التعجيل بإيجاد حلول لسكان المخيم، بما في ذلك العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها و/أو إعادتهم إلى الوطن، حسب الاقتضاء.

إن شواغلنا تمتد إلى الحالة في جنوب البلد، التي كانت تحت سيطرة الحكومة منذ صيف عام ٢٠١٨. وكما أوضحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، توقفت الأعمال العدائية الفعلية، بيد أن مستويات العنف ما زالت مرتفعة بصورة غير مقبولة. وعلاوة على ذلك، تلقت المفوضية تقارير عن اعتقال أو احتجاز ٣٨٠ شخصا على الأقل في الشهور الأخيرة، منهم ٢٣٠ مختفون قسريا. وقد توفي اثنان على الأقل أثناء الاحتجاز. ولا تزال المعلومات محدودة أو معدومة بالنسبة لكثير من الأسر بشأن الأقارب المفقودين أو المحتجزين.

وقد جرى إطلاع المجلس بتفاصيل دقيقة – شهرا بعد شهر – على حجم معاناة الشعب السوري. وقدم الأمين العام واحد وستين تقريرا. وعقدت المئات من جلسات المجلس حتى الآن. وليس ثمة شك اليوم بشأن إن كان أعضاء المجلس على بينة من الحالة الإنسانية المأساوية في سوريا؛ فمن الواضح أنهم على بينة من ذلك. والسؤال المطروح اليوم هو ما الذي سيفعلونه لحماية المدنيين في إدلب – وهي أحدث مثال لكارثة إنسانية معروفة تماما ويمكن التنبؤ بها ومنعها، وتتكشف أمام أعيننا. هل يمكن للمجلس اتخاذ أي إجراء ملموس في الوقت الذي أصبحت فيه الهجمات على المدارس والمستشفيات أسلوبا من أساليب الحرب الذي لم يعد يفجر الغضب؟ هل هناك ما يمكن أن يقال أو يُفعل عندما تسقط البراميل المتفجرة بصورة عشوائية في المناطق المدنية، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي والقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)؟ إن ملايين الأطفال والنساء والرجال الذين عانوا من العنف والحصار لا يمكنهم انتظار نجاح مؤتمر جنيف آخر. إنهم بحاجة إلى الحماية، وإلى إجراءات يتخذها المجلس الآن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيكستين دو بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الثلاثة المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني في سورية، وهم: ألمانيا، والكويت، وبلجيكا. وأود أولا أن أشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية القيمة. ونود أيضا أن نشكر العاملين في المجال الإنساني في الميدان على جهودهم التي لا تكل من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري، لا سيما في البيئة الصعبة جدا في الوقت الحالي في جميع أنحاء إدلب.

إننا كمشاركين في الصياغة، لدينا خمسة مطالب اليوم.

أولا، أُذكّرُ جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والأهداف المدنية؛

ثانيا، ينبغي للأطراف أن تعيد تأكيد التزامها الكامل بترتيبات وقف إطلاق النار وفقا للمذكرة الروسية – التركية التي جرى التوقيع عليها في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

ثالثا، ينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في إدلب، والهول، والركبان أو أي مكان آخر على نحو آمن ودون عوائق ومستمر، بما في ذلك من خلال استخدام الآلية العابرة للحدود وفقا لما نص عليه القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

رابعا، يجب أن تكون أي عودة للاجئين آمنة وطوعية وكريمة، وينبغي توفير الرصد المستمر للعائدين لكفالة حمايتهم.

خامسا، يجب أن يخضع المسؤولون عن أخطر الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان للمساءلة.

لقد دعا المشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، إلى عقد جلستين بشأن إدلب في الأسابيع الثلاثة الماضية. ومرة أخرى، لا يسعنا إلا أن نبدأ هذا البيان بالإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة في شمال غرب سوريا، حيث لا تزال الحملة العسكرية مستمرة من خلال القصف الجوي والمدفعي العشوائي، بلا هوادة، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة. وقد أسفر هذا عن قتل المدنيين الأبرياء، والتسبب في الدمار جراء الهجمات التي استهدفت العديد من المستشفيات والمدارس، التي كانت خارج نطاق النزاع، وتشريد ٢٧٠ ٠٠٠ من المدنيين، وإشاعة اليأس. إن مليون طفل يعيشون في هذه المنطقة. والكثير من أولئك الفارين شردوا عدة مرات من قبل. وهؤلاء السكان هم الأشد ضعفا إزاء أي عمل عسكري. إن استخدام القوة متسم بقسوة لا تصدق وغير مقبولة على الإطلاق.

وكما ذكرنا في الأسبوع الماضي، فإننا نسلم بوجود عدد كبير من أفراد الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة بوصفها إرهابية في إدلب، وقمنا بإدانة هجماتهم العنيفة. ولكن الحرب على الإرهاب لا يمكن أن تبرر بأي حال من الأحوال الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا تلغي عمليات مكافحة الإرهاب مسؤولية الطرفين عن حماية المدنيين أو التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي، فضلا عن القرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨). وعلمنا أيضا بتقارير عن وقوع هجوم على أفراد طاقم صحافي في الأسبوع الماضي، ونود أن نذكر بأن القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) يدين جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بها في النزاعات المسلحة، ويهيب بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تضع حدا لهذه الممارسات.

ونحث الأطراف أن تجدد التزامها الكامل بترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في المذكرة الروسية – التركية، التي وقعت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ونحث الدول الضامنة لمسار أستانا على أن تكفل وقف التصعيد. ونرى أن الفريق العامل التركي الروسي يعد أداة يمكنها تهدئة الحالة على وجه السرعة. وأخيرا نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

كما نعرب عن قلقنا أيضا بشأن الحالة في مخيم الهول. ورغم أن شركاءنا في مجال العمل الإنساني تمكنوا من توسيع نطاق الهياكل الأساسية في المخيم، فإنه لا يزال مكتظا، حيث يبلغ عدد سكانه أكثر من ٧٣ ٠٠٠ شخص، وأكثر من ٩٠ في المائة منهم من النساء والأطفال الذين يواجهون تحديات خاصة في مجال الحماية. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من توفير المساعدة القائمة على الاحتياجات الإنسانية لجميع سكانه دون إبطاء.

ولا تزال الحالة مأساوية لما يربو على ٢٨ ٠٠٠ من السكان في الركبان. وعلى الرغم من الحاجة إلى إيجاد حل دائم، فإننا نواصل الدعوة إلى توفير قافلة إنسانية ثالثة حيث تشتد الحاجة إليها. وينبغي أن يتمكن سكان المخيم من القيام بالاختيار بشأن مغادرة المخيم بصورة طوعية وآمنة وكريمة وبطريقة مستنيرة، أو عدم مغادرته. وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من الوصول بانتظام واستمرار إلى المشردين داخليا والعائدين، في كل مرحلة، بما في ذلك وجهتهم النهائية.

إن السلام الدائم لن يتأتى في سوريا بدون العدالة والمساءلة. لقد أصبحت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ مستودعا مركزيا للمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي تضطلع بدور حاسم في تحقيق المساءلة والعدالة. وقد رفعت عدة بلدان قضايا جنائية في المحاكم الوطنية، مستفيدة من الأدلة التي جمعتها الآلية.

أخيرا، إننا نؤيد السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

السيد فيرشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسعدني أن أكون هنا في المجلس اليوم للمشاركة في هذه المناقشة المنتظمة لكنها مهمة جدا بشأن الحالة الراهنة في سورية، لا سيما على الجبهة الإنسانية. وأعتقد أن تبادل الآراء اليوم سيساعدنا على تحسين فهم جميع جوانب الحالة والنظر فيها بالطريقة التي ينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن والأمم المتحدة، بشكل موضوعي ومحايد. وأود أيضا أن أشكر السيدة مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في سورية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أقول إننا نتشاطر الشواغل إزاء الحالة في إدلب ومحيدها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، انتشر تأثير ميليشيات هيئة تحرير الشام في ٦٠ في المائة من منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وهم يسيطرون الآن على ٩٩ في المائة من مساحتها. وتشكل الأعمال العدوانية التي تقوم بها هيئة تحرير الشام وقصفها للمدن ولمواقع الحكومة السورية تهديدا للسكان المدنيين، وقد أسفرت عن مقتل مدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وحددت روسيا في نيسان/أبريل وأيار/مايو، ٣٩٨ انتهاكا لوقف إطلاق النار من جانب الميليشيات في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وخلال تلك الفترة، أسفر القصف من جانب الإرهابيين عن مقتل ٧٦ فردا عسكريا و ١٩٤ جريحا، بينما قُتل ٤٢ مدنيا وأصيب ١٩ بجروح. إنني أذكر هذه الإحصاءات متعمدا، وسأذكر أكثر من ذلك لأوضح أننا لا نتكلم عن بيانات وإنما عن أشخاص حقيقيين يموتون على أيدي الإرهابيين.

و تتواصل الهجمات على المرافق العسكرية الروسية في سورية باستخدام منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والمركبات المقاتلة المسيرة من دون طيار، مما يشكل تهديدا مباشرا لأمن الأفراد العسكريين الروس الموجودين في سورية بصورة مشروعة تماما. وفي الشهر الماضي وحده، قصف الإرهابيون قاعدة حميميم سبع مرات. وفي ١٩ أيار/مايو، أسقطت منظومة مضادة للطائرات في القاعدة ستة صواريخ ودمرت مركبتين مقاتلتين مسيرتين من دون طيار. وفي ٢١ أيار/مايو، قامت ميليشيات من الجماعات المسلحة غير المشروعة بقصف حميميم أربع مرات باستخدام قاذفات صواريخ، حيث تم إطلاق ١٧ صاروخا. ووقع آخر هجوم في ٢٢ أيار/مايو، عندما أطلقت أربعة صواريخ. ويواصل الإرهابيون أنشطتهم العدوانية من المناطق الجنوبية لمنطقة تخفيف

التوتر في إدلب، حيث وقعت ثلاثة هجمات في نيسان/أبريل، و ١٨ هجوما آخر هذا الشهر، في أيار/مايو، ويمكن للمجلس أن يحكم بنفسه.

إن ميليشيات هيئة تحرير الشام تروّع السكان المحليين، وتستخدم الهياكل الأساسية المدنية للأغراض العسكرية. كما تستخدم المدنيين كدروع بشرية، وهي تهتم بالتحقق من أهدافها. ففي ١٢ أيار/مايو، ونتيجة لهجوم إرهابي على مركز للتعليم في مرحلة الروضة في الصقيلبية، وهي بلدة مسيحية تقع في شمال غرب محافظة حماة، توفي أربعة أطفال وامرأة، وأصيب نحو ١٠ أطفال بجروح. وبالأمس، هوجمت تلك البلدة نفسها وقرية محردة مرتين، مما أدى إلى إصابات في صفوف السكان وإلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية المدنية.

وردا على هذا النوع من العمل العدواني، تعكف القوات الجوية الروسية على توفير الدعم اللازم لقوات الحكومة السورية من أجل إخراج الإرهابيين من المناطق التي تُستخدم لقصف القواعد الروسية ومواقع القوات المسلحة السورية وسحق بؤر النشاط الإرهابي في المناطق الجنوبية من منطقة تخفيف التوتر في إدلب. ووفقا لبيانات استخباراتية، وفي جميع المناطق التي يدور فيها القتال، تشتبك القوات المسلحة السورية مع الجماعات المسلحة غير المشروعة من هيئة تحرير الشام. وكما نعلم، فإن ذلك يعني الإرهابيين. إن الغارات التي تقوم بها القوات المسلحة السورية والقوات الجوية الروسية موجهة حصرا الأهداف الإرهابية التي تحققت منها الاستخبارات. وروسيا ملتزمة بالاتفاقات بشأن استقرار إدلب وبمذكرة تفاهمنا مع تركيا المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأود أن أذكر المجلس بأنها تؤكد عزم الأطراف على مواصلة الكفاح ضد الإرهاب.

إننا نشعر بالقلق البالغ إزاء جهود القادة الإرهابيين الرامية إلى مفاقمة الحالة باستخدام أدلة ملفقة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب القوات الحكومية. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة لدينا، فقد تم أنشاء هيكل منفصل، يعرف بالفرع الكيميائي، في إطار هيئة تحرير الشام لأغراض شنّ هجمات كيميائية. ويرأسه أبو بصير البريطاني من جماعة حرس الدين المرتبطة بتنظيم القاعدة. ويقع المقر الرئيسي للفرع الكيميائي في إدلب، حيث يعتزم التخطيط لتصوير هجمات زائفة وتنسيقها. وتقوم مليشيات هيئة تحرير الشام بإعطاء تصريحات إعلامية زائفة لمنافذ إعلامية جماهيرية، ومن ثم تقوم وسائط الإعلام الغربية بالتقاطها. وبالتالي، أعلنت في ١٩ أيار/مايو مزاعم بأن دمشق قد استخدمت الكلور بالقرب من كباني، في تلال محافظة اللاذقية. ونود مرة أخرى أن نسترعي انتباه الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وجميع زملائنا لأهمية التحقق بعناية من أي معلومات واردة.

وفي ظل خلفية البيانات الجديدة المثيرة للمخاوف إزاء إدلب، ينبغي لمجلس الأمن أن يتأكد من إبقاء الحالة المثيرة للقلق على الضفة الشرقية من نهر الفرات، التي لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية، مدرجة في جدول أعماله. إننا نشهد زيادة في حدة التوترات، وفي رأينا أن السبيل الوحيد لتفادي تصعيد واسع النطاق، وإنشاء عملية مصالحة وطنية موثوقة، هو إنهاء الاحتلال الدولي غير المشروع الذي تقوده الولايات المتحدة وإقامة حوار بين الطوائف الإثنية المحلية والسلطات السورية.

و ينبغي لنا أن نولي اهتماما شديدا للحالة في الرقة وهجين والباغوز وكل مدينة لا تزال في حالة دمار ولا تصلح لعيش المدنيين فيها. ويجب أن نواصل تركيز جهودنا المشتركة على ما يحدث في مخيم الهول، حيث الحالة كارثية. وكما قيل اليوم، يعيش هناك أكثر من ٠٠٠ ٧٣ شخص في ظروف مزرية، وما يربو على ٠٠٠ ٤٣ شخص منهم هم من الأطفال دون سن ١٨. وهناك نقص حاد في المياه والأغذية والعاملين في المجال الطبي والأدوية والخدمات الطبية في مخيم الهول، وبسبب استحالة ضمان توفير النظافة الشخصية الأساسية، تنتشر

الأمراض المعدية في المخيم. وقد تم تجاوز المعايير الخاصة بإيواء الأشخاص بشكل كبير، واضطر أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص إلى العيش في المخابئ.

نرى أيضا أن من المهم إتمام المغادرة الطوعية للأشخاص من سكان مخيم الركبان في أسرع وقت ممكن. إن عرقلة هذه العملية ببساطة أمر غير أخلاقي. وينبغي للدول التي لها نفوذ على ميليشيات مغاوير الثورة ممارسة الضغط عليها لوقف ترويع المشردين بصورة مؤقتة، والسماح لهم بمغادرة المخيم. وقد غادر أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص مخيم الركبان منذ نهاية آذار/مارس. وغادر غالبية الأشخاص أماكن إقاماتهم المؤقتة في حمص، وعادوا إلى ديارهم في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية. وبالمناسبة، قام ممثلو الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بزيارة أماكن الإقامة المؤقتة في بداية أيار/مايو، عندما تمكنوا من التحقق من تهيئة الظروف اللازمة لاستقبال اللاجئين.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمليات الاستقرار في سورية التي ستمكّن من إحراز تقدم بشأن التسوية السياسية وتحسين الحالة الإنسانية. وستضطلع روسيا بدورها، وليس لدينا أي نية لتسييس المسائل الإنسانية. ومنذ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، ساهمت المساعدات الروسية المقدمة في سورية في ترميم ٨٥٦ مؤسسة تعليمية و ١٦٨ مؤسسة طبية، وإصلاح أكثر من ٠٠٠ ١ كيلومتر من الطرق وخمسة جسور، ومد أكثر من ٩٦٨ كيلومتراً من خطوط الكهرباء، وإعادة تشغيل ١٤٣ محطة لإمدادات المياه و ١٩٦ مخبزاً و ٦٤٥ محطة كهرباء فرعية و ٣٠٥ ١٤ مؤسسة صناعية. كما أننا نقوم ببذل جهود لتقديم المساعدات الإنسانية وإزالة الألغام.

إن الاستماع إلى الإحصاءات لأمرٌ ممل، ولكن كان بودي الاستماع إلى إحصاءات مملة مماثلة من أصدقائنا وشركائنا أيضا، لأن كل ما يجري الاضطلاع به إنما يصب في صالح تحسين الحالة الإنسانية في سورية. ونحث جميع الأطراف المعنية على توحيد جهودها لأننا معا يمكننا القضاء على الإرهاب وتعجيل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والمساعدة في العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

وأود أن أشكر المجلس على اهتمامه. وقد استمعت باهتمام كبير إلى كل ما قيل هنا. ونحيط علما بشواغل شركائنا. وأود القول إن ما قالته الأمينة العامة المساعدة مولر يكتسي أهمية بالنسبة لنا. فمن الواضح أن الأسئلة البسيطة التي طرحتها في ختام بيانها بشأن ما يتعين القيام به لحماية المدنيين تقتضي منا أن ننظر فيها وأن نتخذ إجراءات مباشرة. وأنا بدوري لدي بعض الأسئلة البسيطة بهذا الشأن، من قبيل ما يمكن، بل ما ينبغي لمجلس الأمن أن يفعله لضمان عدم بقاء ملايين الناس في إدلب الذين نتكلم عنهم اليوم رهائن لدى الإرهابيين؟ ولا أعتقد أن أحدا هنا لديه أي شك في أنهم إرهابيون. كما استمعت بعناية إلى ممثل بلجيكا، متحدثا باسم المجموعة الثلاثية الإنسانية التي تضم ألمانيا والكويت وبلجيكا، والذي أعرب عن بعض الأفكار المثيرة للاهتمام التي ينبغي لنا جميعا بلا شك النظر فيها معا.

ولدي بعض الأسئلة أيضا. عندما يتكلم الناس عن ضرورة امتثال جميع الأطراف في إدلب والتزامها تماما بالقانون الدولي الإنساني، من نافلة القول إنني أود أن أعرف بالضبط أيّ الأطراف يقصدون. فإن كانوا يقصدون الحكومة والمعارضة، فإنني أتفهم ذلك. ولكن هل يتكلمون أيضا عن الـ٩٩ في المائة من أراضي إدلب التي، كما قلت، تخضع حاليا لسيطرة هيئة تحرير الشام، المدرجة في قائمة المجلس للمنظمات الإرهابية؟ لدى أسئلة بخصوص ذلك. بل هل يُعقل أن نقول إن الإرهابيين ملزمون بالقيام بعمل ما بموجب القانون الدولي الإنساني؟ وهل ينبغي أو يمكن أن تترتب عليهم التزامات كهذه؟

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتها الإعلامية الهامة اليوم.

شن نظام الأسد، بمساعدة حلفائه العسكريين جوا وبرا، حملة عقابية ضد الشعب السوري خلال السنوات الثماني الماضية. وأسفرت اعتداءات النظام عن إحدى أكبر الأزمات الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، مسببة فرار الملايين من الناس من الهجمات بالأسلحة الكيميائية والغارات الجوية والقصف بالمدفعية الثقيلة والاعتقالات التعسفية والمجاعة. وخلال بعض أشد لحظات النزاع فتكاً، لم يترك نظام الأسد لسكان شرق حلب والغوطة الشرقية ومضايا والمعضمية وحمص إلا خياراً صعباً – الاستسلام لقوات النظام أو الموت جوعاً. ويمثل أسلوب الحصار هذا جزءاً واضحاً من استراتيجية الأسد الساعية إلى إيجاد حل عسكري للنزاع بدلا من التفاوض بشأن حل سياسي من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

ولسوء حظ الملايين من الناس داخل سورية، يواصل الأسد استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ومن أبلغ الأمثلة على استراتيجية الاستسلام أو التجويع التي ينتهجها النظام هو ما يحدث في الركبان. فالأوضاع الإنسانية مزرية بسبب عدم سماح النظام للأمم المتحدة بإيصال المعونة على أساس منتظم للآلاف من الناس الذين يعيشون هناك. وكثير من هؤلاء الناس قصدوا الركبان هربا من هجمات النظام على المدنيين في قراهم ومدنهم الأصلية. وقد مرّ ١١١ يوما منذ وصول المساعدات الإنسانية لآخر مرة إلى الركبان في مطلع شباط/فبراير – ١١١ يوما. وكان من المفترض أن تدوم آخر شحنة معونات مشتركة أرسلتها الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في شباط/فبراير ٣٠ يوما. وبالإضافة إلى رفض السماح بوصول قوافل المعونة التابعة للأمم المتحدة إلى الركبان، يفرض نظام الأسد، بدعم عسكري من روسيا، حصارا حول المخيم يمنع أيضا عمليات التسليم التجارية العادية للإمدادات التي تشتد الحاجة إليها.

وليس بيد سكان الركبان سوى القليل من الخيارات من أجل البقاء. ونعلم ذلك من الرسائل التي نسمعها من السكان أنفسهم. فليس لديهم ما يكفي من الغذاء. ويموت الأطفال جراء سوء التغذية. وثمة ندرة في الأدوية والمرافق الطبية وفي مقدمي الرعاية الصحية في المخيم. ومنذ ٢٢ نيسان/أبريل، يرفض نظام الأسد طلبات الأمم المتحدة لإرسال قافلة مساعدات إنسانية ثالثة. وبوسع النظام أن يوافق بسهولة على القافلة غداً. والولايات المتحدة مستعدة لتيسير أيّ من عمليات التوصيل. ونحن نعلم أن بوسع الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري توفير المساعدة اللازمة، لأنهما فعلا ذلك مرتين من قبل.

واليوم، تجدد الولايات المتحدة دعوتها إلى نظام الأسد للموافقة على إرسال قافلة ثالثة إلى الركبان فوراً. ونشعر ببالغ القلق إزاء حقيقة أن استمرار رفض النظام السماح بإيصال المعونة إلى الركبان يجبر الناس على مغادرة المخيم تحت تهديد المجاعة. إن إيجاد ظروف إنسانية مزرية لدرجة تجبر الأسر على الاختيار بين البقاء آمنة نسبيا داخل المخيم أو تأمين قوت أطفالها الجياع ليس خياراً إنسانياً نفرضه على مدنيين أبرياء، ولا طريقة مقبولة لدفعهم إلى مغادرة المخيم. وأتوقع من المدافعين عن النظام أن يتعللوا بمكافحة الإرهابيين كتبرير عام لهذه التدابير الصارمة. إن المجلس متحدّ بشأن ضرورة مكافحة الإرهاب، ولكن ذلك ليس ترخيصاً لتجويع المدنيين أو لإخلاء ملاذ مدني آمن. وينبغي أن تتم أي عملية من عمليات العودة في ظل ظروف توفر للأمم المتحدة معلومات كاملة عما يحدث وتتيح لها إمكانية الوصول بالكامل لضمان أن يغادر الناس المخيم بصورة آمنة وكريمة وطوعية وبناء على قرارات مستنيرة. ولا يمكن وصف إجبار الناس على مغادرة المنطقة من خلال

عدم السماح بإيصال الغذاء إلا بأنه تجويع للناس لحملهم على الرضوخ وترويج لخطاب زائف مفاده أن الحرب قد انتهت أو أن بإمكان الناس العودة إلى ديارهم بأمان. وبالنسبة للكثيرين، فإن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة.

لقد أبلغت الأمم المتحدة مجلس الأمن أن التصعيد العسكري الأخير في إدلب وشمال حماة الذي يشنه النظام والقوات الروسية أسفر عن عمليات تشريد إضافية وعن تراجع قدرة الأمم المتحدة وشركائها على تقديم المعونة الإنسانية. وتودّ الولايات المتحدة أن تؤكد مرة أخرى أن التنفيذ الكامل لاتفاق سوتشي المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ضروري لحماية أرواح المدنيين ولمنع المزيد من التشريد القسري. ويتعين على روسيا والنظام أن يلتزما مجددا بتنفيذ اتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار لعام ٢٠١٨ وباستعادة الوقف الكامل لتصعيد القتال في إدلب على الفور. وعلاوة على ذلك، يتعين على الأطراف في الميدان أن تكفل وصول المعونة الإنسانية التي ترسلها الأمم المتحدة عبر الحدود، والتي أذن بها القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، إلى سكان إدلب، بما في ذلك في المنطقة المنزوعة السلاح.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالجزع إزاء استمرار الغارات الجوية على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الصحي في شمال غرب سورية. فالهجمات التي تستهدف المرافق الطبية المحمية محظورة بموجب القانون الدولي وهي تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨). ويجب أن يخضع القادة والقوات الذين خططوا لأيّ من هذه الغارات ونفذوها للمساءلة.

أخيرا، فإن الولايات المتحدة لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار التي قد يخلفها أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية، بما فيها غاز الكلور، على الحالة الإنسانية في شمال غرب سورية، حيث تزداد الأوضاع سوءا. وتراقب الولايات المتحدة وحلفاؤها عن كثب الحالة في شمال غرب سورية وهم سيردون بسرعة وعلى نحو مناسب إذا ما أقدم نظام الأسد على استخدام الأسلحة الكيميائية مجدداً.

وبما أن مجلس الأمن يُحيي الذكرى السنوية العشرين لإدراج حماية المدنيين في النزاع المسلح في جدول أعماله، فإن النزاع في سورية هو من أبرز الأمثلة على الفشل في حماية المدنيين. ويتعين علينا القيام بالمزيد من أجل كفالة التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني، وهو ما دعا إليه المجلس مرارا وتكرارا. والشعب السوري يعول على ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية المفيدة جدا، التي تظهر مرة أخرى أن الحالة الإنسانية في سورية تتدهور باطراد وأننا نشهد كارثة إنسانية أخرى في شمال غرب البلد. وأود أيضا أن أرحب بحضور السيد فيرشينين، نائب وزير خارجية روسيا.

يجب علينا أن نركز جهودنا على ثلاث أولويات – وهي ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب واحترام القانون الدولي الإنساني، وهو أمر غير قابلة للتفاوض، وضرورة التوصل إلى حل سياسي دائم، وهو الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية.

أولاً، يجب أن يشكل الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب أولوية مطلقة بالنسبة لنا جميعًا. وتتمثل الأولوية القصوى اليوم في الحيلولة دون أن تصبح إدلب حلبا جديدة. إن حياة أكثر من ٣ ملايين مدني، بمن فيهم مليون طفل، في خطر. وشن هجوم واسع النطاق لن يؤدي إلى عواقب إنسانية مأساوية فحسب، بل إنه سيمثل أيضًا تهديدًا أمنيًا وخطرًا يتعلق بالهجرة بالنسبة لنا جميعًا. وندعو الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار إلى الوفاء بالتزاماتهم بالحفاظ عليه. وأُذكّر بأن ضامني مسار أستانا قد أعادوا التأكيد على هذه الالتزامات في ٢٦ نيسان/أبريل. ويجب على روسيا، على وجه الخصوص، ممارسة كل

الضغوط اللازمة على النظام. ويجب أيضا أن تسهم إيران من خلال ترجمة الالتزام الذي قطعته للمجلس بشأن سورية، في رسالة أرسلتها مؤخرا بشأن مساعدتها فيما يخص مسألة تحقيق الاستقرار الإقليمي، إلى عمل.

ورغم مجمل الخطاب الإيجابي، فإن الهجوم على إدلب يحدث مباشرة أمام أعيننا. وبذريعة مكافحة الإرهاب، يمثل الهجوم الجديد للنظام وحلفائه جزءًا من الرغبة في استعادة المناطق التي لا تزال خارجة عن سيطرتهم بالقوة، كما حدث في حلب والغوطة. ويمكن أن يصبح تهديد الإرهاب أكبر بسبب انتشار العناصر التي يدعي النظام أنه يحاربها. ومع إصابة أكثر من ٤٠ موقعًا للبنية التحتية المدنية، لا تترك أهداف الهجوم أي مجال للشك في أن الحرب ضد الإرهاب لا يمكن أن تبرر هذه الأعمال أبدًا. وعلاوة على ذلك، أكرر أن فرنسا ستكون حازمة للغاية إذا ما استُخدمت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، وهي مستعدة للتصرف.

ثانياً، إن احترام القانون الدولي الإنساني ملزم للجميع وغير قابل للتفاوض. ويتبادر إلى ذهني هنا أولويتان مطلقتان. وتتمثل أولاهما في ضرورة حماية المدنيين، بمن في ذلك العاملون في المجالين الإنساني والطبي. فمن غير المقبول بالمرة أن تظل المستشفيات، بما فيها المستشفيات التي أُخرجت من ساحة النزاع، والمدارس هدفًا للهجمات في شمال غرب البلد. إن صمت المجلس بشأن هذه المسألة، لأسباب نعرفها جميعا، هو صمت مُطبق بقدر ما هو أمر لا يمكن السكوت عليه. وأود أن أؤكد مجددا بقوة أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي تشكل جرائم حرب وسيخضع مرتكبوها للمساءلة.

وتتجلى الأولوية الثانية في ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن وشامل ومستدام ودون عوائق إلى جميع الأراضي السورية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني. ويجب إرسال قافلة مساعدات جديدة بشكل عاجل إلى مخيم الركبان، وهذه أولوية عاجلة وحيوية. ومن الضروري أيضًا أن يتاح للأمم المتحدة الوصول إلى الأشخاص الذين غادروا المخيم. وندعو أولئك الذين لديهم الوسائل إلى ممارسة الضغط الضروري على النظام لضمان امتثاله لالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي الإنساني عن طريق السماح بإرسال القافلة، وعلى نطاق أوسع، من خلال ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرته، لا سيما في المناطق التي استردها مؤخرا في الجنوب الغربي وفي الغوطة الشرقية. أخيراً، يتبادر إلى ذهني مخيم الهول، حيث توجد أهمية بالغة لأن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول إليه على نحو مستدام، من خلال أقصر القنوات وأكثرها فعالية، لتقديم المساعدة لأكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص في المخيم.

أخيراً، إن الحل السياسي الدائم هو وحده الكفيل بوضع حد للمأساة السورية. وهذه هي أولويتنا الرئيسية الثالثة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأولويتين الأوليين. وإيجاد حل سياسي يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) هو السبيل الوحيد الممكن لإنهاء معاناة السوريين وتحقيق استقرار سورية والمنطقة في المدى الطويل. ويحظى المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، غير بيدرسن، بدعمنا الكامل لتنفيذ جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويبذل المبعوث الخاص الكثير من الجهود ويبدو أن إبرام اتفاق جديد أصبح الآن في المتناول. وتقع على عاتق داعمي النظام مسؤولية تشجيعه على المشاركة بحسن نية في هذه العملية.

غير أنه لا يمكن اختزال الحل السياسي في اللجنة الدستورية وحدها. بل يجب أن يشمل ثلاثة عناصر: وقف لإطلاق النار على المستوى الوطني، وتنفيذ تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة آمنة ومحايدة وتنظيم انتخابات حرة وشفافة يمكن لجميع السوريين المشاركة فيها. وإحراز تقدم ملموس في المجالات التي ذكرتها للتو هو وحده الذي سيمكّن اللاجئين والمشردين من التفكير

في العودة إلى ديارهم. وفي الوقت الحالي، لا تتوفر الظروف السياسية والأمنية للسماح بالعودة الطوعية في ظروف آمنة وكريمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وينعكس ذلك في تدفقات العودة الطوعية التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي لا تزال متدنية للغاية حتى الآن.

أخيراً، لا يمكن تخيل النظر في تمويل إعادة إعمار البلد أو تطبيع العلاقات مع نظام دمشق أو رفع الجزاءات حتى يتم إحراز تقدم يُعتد به ولا رجعة فيه نحو إيجاد حل سياسي. والاعتقاد بأن المأساة السورية قد أصبحت جزءا من الماضي لن يكون مجرد خطأ فادح في الحكم بل سيكون خطأً سياسياً خطيراً. وبالنظر إلى المأساة الجديدة التي تلوح في الأفق في إدلب، وفقًا لسيناريو مألوف للغاية، لن يتمكن أحد من الادعاء بأنه قد فوجئ. وندعو كل عضو في مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته من أجل منع وقوع هذه المأساة والسماح بإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية، تحت إشراف الأمم المتحدة، لتمكين البلد من الشروع في السير على طريق تحقيق الاستقرار وإحلال السلام.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالسيد سيرغي فاسيليفيتش فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، في نيويورك ونتمنى له إقامة سعيدة بيننا.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم ونشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية الثاقبة.

لا تزال جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في شمال غرب سورية، ولا سيما في محافظتي إدلب وحماة. ورغم بعض الانخفاض في مستويات العنف، فإن الغارات الجوية والهجمات البرية مستمرة في أجزاء مختلفة من هاتين المحافظتين. وعلى الرغم من إعلان حكومة دمشق في ١٨ أيار/مايو عن وقف آخر أحادي الجانب لإطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة في المنطقة المنزوعة السلاح، تفيد تقارير مختلفة بالبدء الوشيك لعملية للقوات الحكومية وحلفائها ضد جهاديي جبهة النصرة المتمترسين في إدلب والمناطق المحيطة بها والذين يهاجمون منذ الأسبوع الماضي المواقع التي تشغلها القوات السورية والسكان المدنيون بنيران المدفعية والصواريخ. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع متقلبًا مع إمكانية كبيرة لنشوب أعمال عدائية جديدة، مما يعقّد المستقبل لنحو ثلاثة ملايين مدني يجدون أنفسهم في مرمى النيران المتبادلة.

وكما قال السيد مارك لوكوك في آخر إحاطة إعلامية (انظر S/PV.8527) لتوضيح خطورة الحالة الإنسانية، منذ بدء التصعيد العسكري الأخير في أواخر شهر نيسان/أبريل، قُتل ما لا يقل عن ١٦٠ مدنياً وفر حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الأعمال العدائية في جنوب إدلب وشمال حماة. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الهجمات على مخيمات المشردين داخلياً عن وقوع عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، فيما تضررت أو دُمرت المراكز الصحية والمدارس، مما ترتب عليه انقطاع ٤٠٠ ٠٠٠ طالب عن التعليم. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا بشأن مصير الأشخاص الذين لا يزالون في مخيم الهول، في الشمال الشرقي من البلد، والذي يستضيف أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف قاسية.

وفي ضوء هذه الخلفية، لا يمكننا أن نستبعد تماما احتمال أن تكون الأطراف، أو على الأقل أحدها، قد استخدم المواد الكيميائية كسلاح من أسلحة الحرب، كما تمت الإفادة بذلك، أو افتعال هجوم بالأسلحة الكيميائية لتبرير المزيد من الهجمات.

وفي هذا السياق، لا يمكن لغينيا الاستوائية إلا أن تدعو إلى ضبط النفس وإلى أن تكفل الأطراف الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعيد التأكيد على ضرورة التعاون الروسي – التركي ليتسنى إيجاد سبل للتخفيف من حدة التوترات في منطقة تخفيف التوتر في إطار اتفاق سوتشي.

لا أعرف إن كان بعض أعضاء المجلس قد شاهدوا المسلسل المشهور ”لعبة العروش“، الذي انتجته الشبكة التلفزيونية ”هوم بوكس أوفس“. يصف هذا العمل الدرامي الخيالي عن العصور الوسطى بعض الأسر الأرستقراطية التي تتقاتل على السلطة من أجل السيطرة على ”العرش الحديدي“ وحكم الممالك السبع التي تشكل أراض شاسعة تسمى ”وستيروس“. وقد شاهدنا في آخر حلقة من هذا للعمل الدرامي التلفزيوني كيف تستخدم ”أم التنانين“ نيران

تنينها المشتعلة لغزو عاصمة الممالك السبع – كينغس لاندينغ – مُحرقةً ومُحولةً إلى رماد، بعنف مروع، آلاف الناس الأبرياء وجميع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وفي سورية، ليست هناك حاجة للتنانين لتدمير مدينة.

في ”لعبة العروش“، الموت والدمار مجرد رواية من وحي الخيال، غير أن الغارات الجوية والبرية تتسبب، في الكثير من المدن السورية، في أضرار حقيقية وفي تدمير الآلاف من الأسر البريئة وهويتها الثقافية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية. وتلك الاستعارة ينبغي أن تحث على التأمل والتفكير الأطراف والبلدان التي يمكن أن تمارس نفوذا من أجل الحيلولة دون إضافة المزيد من الضحايا إلى ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ الذين لقوا حتفهم منذ بداية النزاع.

واختتم بياني بإعادة التأكيد على دعوة الأطراف إلى نبذ العنف والاستفزازات العسكرية والالتزام بحزم بالتسوية السلمية للأزمة في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أشكر الأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتها الإعلامية. وكذلك أرحب بمعالي السيد فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، في نيويورك وبحضوره هنا بيننا في هذه الجلسة.

إننا نولي اهتمامًا وثيقًا للحالة الإنسانية في سورية وندعم الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة وللأطراف المعنية لتحسينها. المشكلة في إدلب سببها القوى الإرهابية التي لا تزال تسيطر على المنطقة. ولذلك ينبغي لنا أن نلتزم بمعايير موحدة في كفاحنا ضد جميع التنظيمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن. فالجماعات الإرهابية المحلية لا تنتهك حقوق المدنيين والعاملين في المجال الإنساني فحسب، بل كذلك تشن هجمات متكررة على القواعد العسكرية الروسية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، مما يهدد الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة. ولن يكون بوسع الشعب السوري التمتع بالسلام أو أن يحل على نحو كامل المشاكل الإنسانية التي يواجهها الموجودون في إدلب إلى أن يتم القضاء على التهديد المتمثل في التنظيمات الإرهابية.

وتدعم الصين الجهود المستمرة التي تبذلها روسيا وتركيا لتنفيذ مذكرة التفاهم، والسعي إلى إيجاد حل شامل وطويل الأجل من خلال الحوار والمشاورات. كما تدعم الصين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في إطار عمليات الإغاثة الإنسانية للمدنيين النازحين وجهودها من أجل تحسين الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الغربي من البلد. وقد حدث، منذ بداية العام، تدفق هائل إلى مخيم الهول للمدنيين الفارين من النزاع في شمال شرق سورية. وازداد عدد سكان المخيم بسرعة، والحالة بالغة التعقيد. وينبغي تعزيز الاستجابة الإنسانية في ضوء الخصائص الديموغرافية للمخيم، ويجب اتخاذ الترتيبات المناسبة لإعادة توطين الموجودين في المخيم.

وقد اقترح المجتمع الدولي عددا من الحلول، فيما يتعلق بمخيم ركبان. فينبغي تعزيز الحوار والمشاورات من أجل التوصل إلى حل متفق عليه في أقرب وقت ممكن. وتدعم الصين الحكومة السورية بنشاط في اتخاذ الخطوات لضمان الظروف المعيشية الملائمة للأشخاص الذين يغادرون المخيمات ولإنهاء النزوح.

وفي المناطق التي تتسم فيها الحالة الأمنية باستقرار نسبي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السورية في مجال إزالة الألغام وإعادة بناء الهياكل الأساسية واستعادة الخدمات الصحية والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى، وإطلاق والمشاريع الصناعية والنهوض بالتنمية وتحسين سبل عيش الناس، حتى يتسنى للمزيد من الناس الخروج من شبح الحرب والعيش تدريجيا حياة مستقرة ومنظمة.

ويجب أن نستمر في تعزيز التسوية السياسية للتخفيف بشكل جوهري من حدة الحالة الإنسانية في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم وراء الأمم المتحدة وهي تضطلع بدورها كوسيط وتدفع الأطراف السورية إلى السعي إلى إيجاد حل يعالج شواغل جميع الأطراف، مع احترام مبدأ أن تتم العملية بقيادة سورية ويمتلك زمامها السوريون، والتقيد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على الأطراف السورية أن تضع مستقبل البلد ورفاهية شعبها أولا وأن تواصل التغلب على خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات من أجل التوصل إلى حل سياسي. وتدعم الصين الدور البناء الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن في سعيه إلى التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

وقد قدمت الصين، منذ اندلاع الأزمة السورية، العديد من دفعات المعونة الغذائية الطارئة وتبرعت بمعدات طبية. لقد قدمنا الماء والغذاء والمأوى والخدمات الطبية، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للأشخاص المشردين والعائدين. وستواصل الصين الإسهام في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية قدر استطاعتها. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي زيادة المساعدات الإنسانية إلى سورية والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ،على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر التطورات في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

لقد ظل الجزء الشمالي الغربي من سورية، ولا سيما إدلب، منذ نهاية نيسان/أبريل، يشكل موقعا لتصعيد عسكري جديد، أدى، بالإضافة إلى التسبب في سقوط العديد من الضحايا والآلاف من الجرحى، إلى تشريد ٢٣٩ ٠٠٠ شخص، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ومن المؤسف أن ذلك التفشي الجديد لأعمال العنف، مثله مثل ما سبقه، لم تسلم منه المستشفيات أو المدارس، كما أبلغتنا السيدة مولر. ولم تسلم منه مخيمات المشردين. وللأسف فإن كل حالة من حالات العنف تفاقم الأزمة إنسانية المثيرة للقلق بالفعل، كما يتضح من الحالة في مخيم الهول. وحاليا يستضيف المخيم، الذي كان مقررا له في البداية إيواء ١٠ ٠٠٠ شخص وفقا لمجلس حقوق الإنسان، ٧٣ ٠٠٠ نازح، بمن فيهم حوالي ٦ ٥٠٠ طفل أجنبي، توفي منهم ٢٤٠ نتيجة لسوء التغذية أو إصابات لم تعالج بطريقة صحيحة أو لم تعالج من الأساس.

وتعمل هذه المواجهة المسلحة، علاوة على عواقبها الإنسانية، على تقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق حل سلمي دائم للأزمة السورية.

ويجب أن يكون تصميم المجتمع الدولي على تحقيق الوقف الفوري للأعمال القتالية في جميع أنحاء الأراضي السورية قويا في دعوته جميع الأطراف إلى تعزيز الحوار من لإعطاء عملية السلام التي طال أمدها فرصة للنجاح. تحقيقا لتلك الغاية، تدعو كوت ديفوار إلى الامتثال للاتفاق الروسي – التركي بشأن المنطقة المنزوعة السلاح الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر. وينبغي أن يمكن الاتفاق من فصل مناطق التمرد من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ويكفل وقف الأعمال العدائية في تلك المنطقة.

ويدعو بلدي أيضا أطراف الأزمة السورية إلى احترام التزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ولذلك يجب عليها إزالة جميع العقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والأشخاص المشردين، بمن فيهم النساء والأطفال، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات عدائية ضد العاملين في المجال الإنساني، وهو التزام بموجب القانون الدولي الإنساني وواجب أخلاقي لا يمكن تجاهله من قبل الأطراف المتحاربة.

وأود أن أؤكد اقتناع بلدي بأنه لا يزال ممكنا تحقيق السلام في سوريا بشرط أن ترغب في ذلك أطراف النزاع وتعطي نفسها فرصة لتحقيقه بحسن نية. ولا شك أن آفاق السلام تعتمد على بذل الجهود المستمرة داخل البلد، فضلا عن الدعم القوي من مجلس الأمن، الذي يجب عليه كما أكدنا، التحدث بصوت واحد مجددا لكي يتمكن من الإسهام في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار في الأجل الطويل في سوريا.

وأخيرا، ستواصل كوت ديفوار دعم المبعوث الخاص للأمين العام في مبادراته الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ليويسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر على تقديمها إحاطة شاملة ومفيدة أخرى. وتتسم الصورة التي رسمتها السيدة مولر بالقتامة. ومن المؤسف للغاية أن نجتمع مرة أخرى لمناقشة تدهور الحالة الإنسانية في سوريا.

لقد أشار سفير غينيا الاستوائية إلى عالم لعبة Westeros Thrones الخيالي. ولكن لا بد لي من القول إن هناك اختلافا كبيرا بين عالم Westeros الخيالي وعالمنا الحقيقي. ففي عالم لعبة Thrones ليست هناك قواعد لإدارة الحروب بينما توجد هذه القواعد في عالمنا الحقيقي. وأشير هنا إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف والذكرى السنوية العشرين لإدراج حماية المدنيين في جدول أعمال مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس عددا من القرارات بشأن حماية المدنيين وأصبحت جزءا من القانون الدولي. ويعني ذلك أن جميع الجهات الفاعلة سواء كانت من الدول أم من غير الدول ملزمة باتباع تلك القواعد، بما في ذلك في سوريا.

ونجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة الإنسانية المقلقة جدا في سوريا، وخاصة في الشمال الغربي من البلد. ولا يزال التصعيد العسكري مستمرا ونحن نتكلم الآن، ويستمر كذلك قتل وإصابة مئات المدنيين. وبدأ مرة أخرى اتساع نطاق العمليات العسكرية التي تسببت في معاناة هائلة للسكان المدنيين في سوريا أصلا.

ونرفض شن الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان والمساكن والمرافق الطبية ومأوى الأشخاص لمشردين داخليا ويجب وقفها. ويجب على جميع الأطراف إعطاء أولوية قصوى لحماية المدنيين. ويجب أن تتسق جميع العمليات العسكرية تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لمنع إلحاق الضرر بالآلاف من المدنيين المحاصرين بين نيران القتال. وليست حماية المدنيين ووصول المساعدة الإنسانية دون عوائق خيارا، على النحو الذي بينته الأمينة العامة المساعدة مولر، وإنما التزام قانوني من جميع أطراف النزاع – الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة على حد سواء. وتجب مساءلة أولئك الذين لا يفون بذلك الالتزام.

وأود في ذلك السياق، أن أكرر ما قاله سفير بلجيكا الذي تحدث باسم الجهات الإنسانية التابعة للمجموعة الثلاثية: إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر شن الهجمات العشوائية على المدنيين، وأن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، أود التشديد على شعورنا بالقلق إزاء حالة المرافق الصحية في سوريا، على النحو الذي أثاره وفد الولايات المتحدة في وقت سابق. فمعظمها معطل بينما تفتقر تلك التي لا تزال تعمل إلى نقص المعدات التي تمكنها من توفير الرعاية للمرضى المصابين، فضلا عن تقديم المزيد من الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. ونظرا لمحدودية فرص الحصول على الرعاية الطبية، تتحول الكثير من الإصابات إعاقات مستدامة يمكن منعها بتوفير الرعاية المناسبة والحسنة التوقيت. ويساورنا القلق العميق أيضا إزاء الهجمات والقصف المبلغ عنهما في شمال غرب سوريا، والتي أسفرت عن تدمير ٢٣ مرفقا صحيا تقدم خدمات الرعاية لحوالي ٢٣ ٠٠٠ ٢٤٠ شخص.

ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يدعوا بقوة إلى الاهتمام بصحة المدنيين وحمايتهم، ولا سيما أشد الفئات ضعفا – النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ويبعث الوضع على القلق الشديد في شمال شرق سوريا وشمال غربها، وخاصة في مخيمي الهول والركبان على سبيل المثال لا الحصر. وفي ذلك السياق، تدعو بولندا جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب توفير آليات ملائمة لضمان مساءلة الجناة، بمن فيهم المتهمون بارتكاب الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة بحق لأطفال. فذلك أمر ضروري، لا سيما في ناحية الهول حيث يشكل الأطفال أغلبية السكان. وتجب حماية المدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية من الهجمات. فالأطفال على وجه الخصوص معرضين لأثر الأسلحة المتفجرة، ويجب على الأطراف المتحاربة أن تبذل جهدا خاصا لحمايتهم.

وأود أن أنتقل إلى مسألة وصول المساعدة الإنسانية في سوريا، لا سيما إلى مخيم الركبان حيث تزداد الحالة سوءا بسبب محدودية حركة البضائع وانعدام الوصول إليه عمليا. وكما ورد في إحاطة الأمينة العامة المساعدة مولر، فقد وصلت قافلة إنسانية ثانية إلى الركبان بهدف إيصال المساعدات المنقذة لحياة ٤٠ ٠٠٠ شخص يقيمون هناك في أوائل شباط/فبراير. ومع ذلك، فإنها لم تكن سوى تدبير مؤقت لمدة شهر واحد فقط. ولم يحرز أي تقدم لإرسال قافلة ثالثة ونحن نقترب من نهاية أيار/مايو. وكنا متفائلين بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات السورية في شباط/فبراير فيما يتعلق بالسماح بوصول المساعدة الإنسانية الدولية. ونحثها على الإذن بوصول القافلة التالية المشتركة بين الوكالات إلى الركبان حيث لا يزال نحو ٢٤ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد أيضا أهمية التأكد من استمرار الحفاظ على منطقة تخفيف التوتر في إدلب على النحو المتفق عليه بين روسيا تركيا في موسم الخريف. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تبذل قصارى جهدها لكفالة التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق بشكل ملموس.

وأود أخيرا وليس آخرا أن أنوه أيضا بحضور نائب وزير خارجية روسيا، السيد سيرجي فيرشينين.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها إلى مجلس الأمن هذا الصباح، وأنضم إلى الآخرين في الترحيب بنائب وزير خارجية الاتحاد الروسي فيرشينين في قاعة المجلس.

إن جنوب أفريقيا لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية. ونناشد جميع الأطراف وقف قصف البنى التحتية في إدلب وفي أماكن أخرى في البلد وكفالة ألا يُستخدم المدنيون في هذه المناطق من جانب الجهات الفاعلة غير الرسمية كدروع بشرية.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن جنوب أفريقيا قلقة من أن عدداً من وكالات المعونة قد أوقفت عملياتها في الشمال الغربي

من البلد بسبب الزيادة في العنف. ويضيف العدد الكبير من الأشخاص الفارين من المنطقة عبئاً على الاستجابة الإنسانية المثقلة أصلاً. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية. ويحدونا الأمل في أن تكون الأطراف قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح للوكالات باستئناف عملها الهام. وبالإضافة إلى ذلك، نحثّ جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في العمليات السياسية الجارية حالياً، لأن الحالة في سورية لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية.

وتحثّ جنوب أفريقيا جميع الأطراف على احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن المهم أيضاً أن يلتزم الموقعون على مذكرة وقف إطلاق النار المؤرخة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بأحكامها. إن الهجمات على المرافق التعليمية والصحية مثيرة للقلق بصفة خاصة، إذ أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على حياة أضعف قطاعات المجتمع، أي النساء والأطفال.

وبينما نقرّ بالتهديد والعنف الذي ترتكبه المنظمات الإرهابية، فمن الضروري أيضاً أن نبيّن أن الإجراءات المتخذة لمكافحة الأنشطة الإرهابية لا يمكن اتخاذها على حساب أرواح المدنيين الأبرياء، وينبغي عدم اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل إلا في إطار معايير القانون الدولي. إن الحالة والظروف في مخيم الهول في شمال شرق سورية تبعث على القلق بشكل خاص. فقد توسّع المخيم من إيوائه لـ ٠٠٠ ١٠ نسمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى أكثر من ٠٠٠ ٧٣ نسمة في الوقت الحالي، منهم حوالي ٠٠٠ ٥٠ من الأطفال. ولا بد من بذل كل الجهود الممكنة لمساعدة جميع أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، سواء كانوا من السوريين أو العراقيين أو رعايا دول ثالثة.

وإذ أنتقل إلى الركبان، ترحّب جنوب أفريقيا بالتقارير عن الأعداد المتزايدة من الناس الذين يغادرون المخيم، بمساعدة من الحكومة السورية وتحت إشراف وكالات الأمم المتحدة وعلى أساس مبادئ العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستنيرة. غير أن وفد بلدي يشير أيضاً إلى أنه ما دام في الركبان أناس فثمة حاجة إلى المساعدة الإنسانية والطبية، التي تتناقص بسرعة. ونكرر دعوتنا إلى منح الموافقات اللازمة لإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية الإضافية والأساسية إلى الركبان.

ومن المهم الإشارة إلى أن وجود أي قوات عسكرية أجنبية عاملة في البلد دون إذن من الحكومة السورية يقوض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وينتهكها. ونحثّ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحديد هوية مواطنيها من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية والاستفادة من قوانينها المحلية للتعامل مع هؤلاء الأفراد.

وفي الختام، تشعر جنوب أفريقيا بالقلق العميق حيال التقارير عن انتقال المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية من سورية إلى القارة الأفريقية فيما يسعى التنظيم إلى دخول مناطق عمليات جديدة والقيام بعمليات تجنيد عقب هزيمته الإقليمية في سورية. ويجب أن تتخذ جميع الإجراءات الممكنة للتأكد من احتجاز هؤلاء الأفراد قبل أن يتمكنوا من التحريض على المزيد من العنف والإرهاب.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مساعدة الأمين العام على إحاطتها.

وعلى غرار الآخرين، لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الهجوم السوري في شمال غرب سورية. وأود أن أسجّل ترحيبنا الشديد بجهود تركيا الجارية الرامية إلى إعادة وقف إطلاق النار والتخفيف من العنف وإنشاء فريق عامل بشأن إدلب. وكما قال الممثل الفرنسي، هناك ٣ ملايين شخص معرّضون للخطر، ولا نريد أن نرى ما حدث في حلب يُعاد كرّة أخرى.

ومن الأمور التي ساورنا بشأنها القلق وجودُ إعلانٍ لوقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل القوات الموالية للنظام، غير أن العنف استمرّ في الزيادة في اليوم التالي – وزاد أكثر في الأيام الأخيرة. ولذلك، فإنني أنضم إلى الآخرين في الدعوة إلى احترام وقف إطلاق النار ودعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بإعلان سوتشي لوقف إطلاق النار، واحترام القانون الدولي، وحماية المدنيين والعاملين في مجال الإغاثة. لن يتوانى المجتمع الدولي عن الضغط حتى يتم الوفاء بتلك الشروط.

كان هناك تقرير في الصحافة صباح اليوم يقول إن الأطباء في مستشفى للولادة في الأتارب، بريف حلب، قد أفادوا بوقوع عدة هجمات في المنطقة وأنهم بدأوا بإخلاء المستشفى. وأتساءل عما إذا كان يمكن لممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن تقول ما إذا كانت تعلم إن كان هذا التقرير صحيحاً أم لا، وما إذا كان موقع المستشفى قد أُدرج في آلية تفادي التضارب. ومن الأشياء التي ناقشناها آخر مرة كانت آلية تفادي التضارب (انظر S/PV.8527). يتعذر تبرير تعرّض المستشفيات والمدارس والبُنى التحتية الأخرى للهجوم على الرغم من وجود آلية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتفادي التضارب. وأود أن أنضمّ إلى الزملاء الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى التمييز بين المدنيين والبنية التحتية المدنية، من جهة، وبين الأهداف العسكرية، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أوضح أننا ندين انتهاكات وقف إطلاق النار التي ارتكبتها هيئة تحرير الشام الإرهابية. فجميع المقاتلين الأطراف في نزاع – سواء كانوا جهات فاعلة من غير الدول أو تمثل الدول – ملزمون بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني. وبالتالي فليس هناك أي مبرر على الإطلاق لشن الهجمات على المستشفيات والأهداف المدنية الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن نُشدّد على أن الكفاح ضد الإرهابيين ليس تفويضاً مطلقاً للقيام بأي هجمات عشوائية وأن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في منطقة خالية من المدنيين. ولذلك فإنني أنضم إلى الآخرين مرة أخرى في الدعوة إلى الالتزام بمبادئ التمييز والتناسب والضرورة.

والأمر الآخر الذي أقلقنا بصورة بالغة هو التقارير عن استهداف الصحفيين في إدلب في الأسبوع الماضي. وكان أحدثُها استهداف طاقم سكاي نيوز في ٢٣ أيار/مايو. وأشير إلى أن محكمة محلية في الولايات المتحدة وجدت، في شباط/فبراير، أن السلطات السورية مسؤولة عن قتل الصحفية في صحيفة الصنداي تايمز، ماري كولفين، في عام ٢٠١٢. إن الصحفيين هم مجموعة أخرى من الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى الاهتمام والحماية من مجلس الأمن.

وأود أن أقول كلمة عن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الركبان والهول. إننا بحاجة إلى أن نرى الأمم المتحدة تصل إلى الهول. ويساورنا أيضاً بالغ القلق من أن الحالة في الركبان تتدهور. إن الظروف الإنسانية متردية وهي نتيجة مباشرة لمنع وصول المساعدات الإنسانية. وكما قال ممثل الولايات المتحدة، فإن ذلك يعني أن المقيمين يُجبَرون على المغادرة أو مواجهة الخطر المستمر داخل المخيم. ولا بدّ من السماح لقافلة معونة ثالثة بالوصول إلى المخيم عن طريق الأمم المتحدة في دمشق. وهذا يغدو الآن حالة تبعث على اليأس.

طرحتُ والعديد من الزملاء بعضَ الأسئلة على السلطات السورية في الجلسة السابقة. ولم نحصل على أي رد. ولا أريد أن أكرر تلك الأسئلة. بل أريد أن أجعلها أسهل قليلاً. أود أن أطلب اليوم التزامات أربعة من الممثل السوري باسم حكومته. أولاً، أود الحصول على التزام بعدم استهداف الصحفيين. ثانياً، أود أن أرى التزاماً بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني. ثالثاً، أود أن أرى التزاماً بالتقيد بقرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين. رابعاً، أود الحصول على التزام بالسماح لقافلة الأمم المتحدة الثالثة بالدخول إلى مخيم الركبان، على نحو ما دعا إليه عدد منا. ليس من الصعب قطع تلك الالتزامات. وأعتقد أن أي حكومة

تضع سلامة ومصالح مواطنيها في الصميم ستكون قادرة على قطعها.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بتكرار ما قاله ممثل فرنسا بشأن عملية السلام. إن الأمر يتجاوز اللجنة الدستورية – فلا يمكننا تقديم أي مساعدة في مجال إعادة الإعمار حتى تكون هناك عملية سياسية مستدامة ولا رجعة فيها.

كما أود أن أختتم بتكرار ما قاله ممثلا فرنسا والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيميائية. إننا على استعداد للرد بحزم إذا لزم الأمر. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت قد وقعت هجمات كيميائية أم لا، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لديها بعثات لتقصي الحقائق يمكنها الذهاب إلى هناك والتحقق من الإجابة على تلك المسألة الهامة.

السيد فيايو بييني بورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب الجمهورية الدومينيكية عن الامتنان على عقد هذه الجلسة، وتتقدم بالشكر إلى السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية القيمة. ونرحب بنائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وتظل التحديات هائلة: فالحالة في مخيم الهول حيث يعيش أكثر من ٠٠٠ ٧٣ شخص – غالبيتهم من النساء والأطفال – لا تزال محفوفة بالمخاطر؛ وحقيقة أن عشرات الآلاف من الأشخاص ما زالوا في مخيم الركبان في انتظار المساعدة الإنسانية تبعث على القلق، لا سيما وقد علمنا أنه رُفض السماح بدخول قافلة جديدة. وتؤكد الاحتياجات المتبقية في جنوب البلد والتحديات الكبيرة التي تواجه العملية السياسية أن المجلس يتحمل الآن أكثر من أي وقت مضى مسؤولية عن إحراز تقدم ملموس إذا كان يريد حقًا إنهاء الأزمة في سورية.

والجمهورية الدومينيكية لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء التصعيد العسكري المتزايد في الأسابيع الأخيرة في شمال غرب سورية، ولا سيما تأثيره على المدنيين. وتؤكد التفاصيل التي قدمتها السيدة مولر لنا اليوم أن هناك أسبابا قوية تجعلنا نشعر بقلق بالغ وتستدعي سعينا بشكل جماعي إلى إيجاد حلول لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وكفالة إمكانية حصول الأشخاص الذين يواجهون بالفعل ظروفا بالغة الخطورة على المساعدة. ووفقا للتقارير، تشير التقديرات إلى أنه خلال الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو من هذا العام، تسببت هذه الموجة الجديدة من العنف في تشريد ٠٠٠ ٣٠٠ شخص داخليا. ومن بينهم ٠٠٠ ٢٣٩ شخص شُردوا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية وحدها، بما في ذلك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٠ طفل.

ويشكل العديد من العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية جزءا من عدد المشردين داخليا المثير للقلق. والحاجة إلى حمايتهم جميعا ملحة وتتطلب أقصى جهودنا وعزمنا. وفي ظل هذا التدفق الهائل للأشخاص، أصبحت مخيمات المشردين واللاجئين مكتظة بالفعل، وليس لدى الكثيرين خيار سوى اللجوء إلى المخيمات المفتوحة التي لا يتوفر فيها أي نوع من الحماية. ويجب أن نسأل أنفسنا: ما الذي يُنتظر أن يتحمله هؤلاء الأشخاص أكثر من ذلك؟ وبالنسبة للكثيرين منهم، فإن هذه ليست المرة الأولى التي يضطرون فيها إلى الفرار من العنف، ومرة أخرى يجدون أنفسهم في نفس الحالة من عدم اليقين واليأس.

وتشير بعض التقارير إلى شن أكثر من ٢٠ هجوما على المرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات وسيارات الإسعاف، مما أدى إلى مقتل العديد من العاملين في المجال الطبي. وتسببت الحالة في تعطيل تقديم الخدمات الطبية إلى مئات الآلاف من الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٢٥٠ طفل في سن التعليم قد تضرروا. وإن لم تكن تلك كارثة، فما هي الكارثة؟

ونؤكد مرة أخرى على إنه إن وقعت مواجهات على نطاق واسع، فإننا سنواجه أخطر أزمة إنسانية في تاريخ النزاع في سورية بأكمله. وقد قال السيد لوكوك ذلك قبل أسابيع قليلة (انظر S/PV.8527) حينما جعلنا نضع أنفسنا في مكان الآباء الذين يواجهون القرار القاسي المتمثل في ما إن كان عليهم اصطحاب أطفالهم للحصول على الرعاية الطبية، لأنهم إن فعلوا ذلك قد يفقد أطفالهم حياتهم في هجوم.

وما دامت قواعد القانون الدولي الإنساني لا تُحترم واستمرت الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المرافق الصحية، وما بقيت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في خطر، فإن مصير من يعيشون في المناطق المتضررة وعددهم ثلاثة ملايين شخص غير مؤكد ببساطة. ولذلك، من الضروري الحفاظ على الالتزام المتجدد بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي واتخاذ خطوات ملموسة لتيسير الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا. ويجب أن تكون حماية الأشخاص المشردين الذين لم يجدوا ملجأ أولوية وكذلك حماية الملايين الذين قرروا البقاء في المنطقة، وذلك أساسا لأنهم لا يملكون سبيلا للانتقال إلى أماكن أكثر أمنا.

وسيكون الأمر مخزيا جدا إن عدنا إلى المجلس في الشهر القادم للإدلاء ببيانات بشأن أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في إطار تزايد الإحصاءات والتقارير عن الهجمات على المناطق المدنية والهياكل الأساسية المدنية. ويجب علينا الوفاء بمسؤوليتنا العاجلة عن حماية أكثر الفئات ضعفا وتجنب تكبدهم للمزيد من المعاناة أيا كان الثمن.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونشكر السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية الشاملة. ونعرب عن امتناننا على العمل الهام الذي يضطلع به مكتبها للتخفيف من المعاناة الإنسانية في سورية. كما نرحب بنائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

تتابع بيرو بقلق الأزمة الإنسانية التي لا تزال تخيم على مساحات كبيرة من الأراضي السورية والتي تمهد للتطرف. وفي إطار الحالة الراهنة، فإننا نشعر بالجزع إزاء استمرار العنف في شمال غرب سورية وما له من عواقب على السكان والتي تتفاقم بسبب استمرار الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس.

ونأسف للتقارير الجديدة عن سقوط قتلى في جنوب إدلب، بمن فيهم نساء وأطفال ولحقيقة أن هذا الأمر يشكل خرقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك للولايات المحددة للمجلس فيما يتعلق بالنزاع السوري. ويجب أن يتوقف ذلك لأنه يقوض الثقة المطلوبة لبناء السلام المستدام في البلد.

كما نشير مع الأسف إلى النتائج المترتبة على هذا التصعيد في صورة الآلاف من المشردين داخليا الجدد الذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة للبقاء على قيد الحياة. ونشيد بما أبداه موظفو الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في سورية من روح مهنية وشعور بالواجب لتلبية احتياجاتهم. ونؤكد أيضا الضرورة الأخلاقية والقانونية لكفالة سلامتهم وتوفير ما يلزمهم من مرافق وإتاحة إمكانية الوصول اللازمة لاضطلاعهم بعملهم.

وفي ذلك السياق، يحدونا الأمل في منح التصاريح اللازمة للأمم المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى سكان مخيم الركبان كتدابير لتخفيف المعاناة حتى تتوصل البلدان المعنية مباشرة في هذه الحالة إلى حل نهائي يُمكن هؤلاء الأشخاص من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة، لا سيما أن ٩٥ في المائة منهم قد أعربوا عن رغبتهم في الخروج من المخيم والعودة إلى مناطقهم الأصلية.

ونؤكد أيضا على التحدي الكبير للوفاء بالاحتياجات الحيوية لأكثر من ٠٠٠ ٧٣ شخص في مخيم الهول وأهمية مواصلة حشد جهود المجتمع الدولي لدعمهم. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن من الضروري مواصلة العمل لاتخاذ تدابير بهدف توفير مناخ أفضل للتفاهم، لا سيما فيما يخص المسائل الحساسة المتعلقة بتحديد الأشخاص المفقودين واستعادة رفاتهم والإفراج عن المعتقلين والتعرف على المفقودين. ويحدونا الأمل في أن يساعد حدوث تطورات جديدة وإيجابية بشأن تلك المسائل الحاسمة في الأسابيع والأشهر القادمة على تعزيز وقف التصعيد اللازم للتغلب على الكارثة الإنسانية التي ما زالت تؤثر على البلد.

وبالنظر إلى تفاقم العنف في الأسابيع الأخيرة وعواقبه المدمرة على المدنيين، يجب أن نتذكر الضرورة الملحة للمضي قدما صوب التوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن يتسنى قريبا إنشاء أعمال اللجنة الدستورية وأن تلتزم جميع الأطراف السورية، ولا سيما الحكومة، بصورة بناءة بتحقيق أهدافها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بنائب وزير خارجية الاتحاد الروسي السيد سيرجي فرشينين، في قاعة المجلس. وأود أن أتقدم بالشكر لمساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية القيمة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا.

وفي جلسة اليوم، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن المجلس قد عقد ثلاث جلسات تتعلق بالحالة الإنسانية في سوريا، نوقشت في اثنتين منها تحديدا الآثار الإنسانية في الشمال الغربي. وبالإحاطة التي سيقدمها المبعوث الخاص بيدرسن، غدا، تكون لدينا خمس جلسات بشأن سوريا في هذا الشهر. وهذا عدد كبير بالفعل. ولئن كانت إندونيسيا تفضل إجراء جميع اجتماعات المجلس على النحو المناسب، وحسب الاقتضاء، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على حقيقة أن أهم نهج للمجلس هو أن يكون متحدا في معالجة المسائل الإنسانية في سوريا.

وتتابع إندونيسيا عن كثب الحالة في شمال غرب سوريا، حيث تواصل أعمال العنف والأعمال العدائية الجارية إنزال خسائر فادحة بالمدنيين والهياكل الأساسية المهمة. وقد قتل أو جرح المئات من الأشخاص، بينما شرد ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤٠ في شمال غرب سوريا. إن العدد المتزايد يثير الجزع، وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة مدركون لذلك تماما.

وعندما نقول أن هناك ٣ ملايين من السكان في منطقة وقف التصعيد، في إدلب من بينهم ١,٣ مليون من المشردين داخليا، فإننا نتكلم عن أفراد شرد معظمهم عدة مرات. فكيف نظن أنه يتعين على أولئك الأفراد المشردين التكيف مع حالتهم في حين يجري القتال الشديد والعنف بالقرب منهم؟ إن وقف إطلاق النار مهم جدا وينبغي معالجته، إلى جانب القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب شواغل السلامة والأمن، وانعدام الخدمات الأساسية في البنى التحتية الرئيسية، مثل المستشفيات التي تضررت أو دمرت. وكما ذكرت مساعدة الأمين العام مولر للتو، توقف أكثر من ٤٥ من المرافق الصحية عن العمل، مما حرم المدنيين من التحصين والخدمات الصحية. وليس هذا محزنا فحسب بل ويتعارض مع حقوق الإنسان.

ولئن كنا قد ركزنا على الحالة في شمال غرب سوريا في الأسابيع الأخيرة، يلزم تذكير المجلس أيضا بما تبدو عليه الأمور في مخيمي الركبان والهول. لقد غادر أكثر من ٠٠٠ ١٣ شخص الركبان، ولكن الحالة في المخيم، حيث يوجد حوالي ٥٠٠ ٢٨ شخص لا تزال صعبة. أما بالنسبة لمخيم الهول، فإن ٩٢ في المائة من سكانه من النساء والأطفال، ولا تزال بعض المسائل تبعث على القلق، والحاجة ماسة لمعالجتها. إذ يعاني الكثير من

السكان من الفرص المحدودة للحصول على الخدمات الأساسية، مثل مرافق الرعاية الصحية. كما أن المساعدة الغذائية والتغذية والتعليم باعثة على القلق أيضا. وفي ضوء هذا كله، أود بصفتي الوطنية، أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا، أنه يجب تلبية الزيادة في الاحتياجات الإنسانية من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. ونحث جميع الأطراف على الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك عن طريق توفير الوصول غير المحدود للأنشطة الإنسانية إلى جميع أنحاء المناطق التي يحتاج فيها السكان إلى السلامة والحماية. ويجب أن تحظى الاستجابات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، بالدعم من أجل ضمان التنفيذ السريع والكامل للمساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها حقا. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف، والذكرى السنوية العشرين لاعتماد ١٢٦٥ (١٢٦٥) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وقد عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8534) وسيسألنا السكان نحن جميعا عما ستكون عليه الأمور بعد ذلك. ونحن بحاجة إلى إجابة.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى ضمان استمرار الاستجابات الإنسانية. وللأسف، فإن الحالة الإنسانية في سوريا لن تُحل بين عشية وضحاها. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن للتخفيف من معاناة الشعب السوري، ومنع حدوث مأساة إنسانية أخرى.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، بشأن الحاجة الماسة لخطة تأهب للحالات الإنسانية، تتواءم مع الأولويات الحالية، خاصة وأن الكثير من الشركاء في المجال الإنساني علقوا عملياتها بسبب القتال العنيف في المنطقة الشمالية الغربية. وفي وقت سابق، حثثت على التمسك بوقف إطلاق النار؛ فمن شأن ذلك أن يتيح للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية القدرة على الاستجابة بسرعة، وتقديم الاستجابات الإنسانية المنقذة للحياة إلى السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب معلومات إضافية من مساعدة الأمين العام مولر بشأن استكمال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، والكيفية التي يمكن بها أن تساعد في تلبية الاحتياجات الإنسانية على أرض الواقع. فهل هناك أي أفكار جديدة للتخفيف من معاناة الشعب السوري؟

وفي الختام، نحث مرة أخرى جميع الأطراف على التعاون الكامل لضمان حماية الملايين من السكان في سوريا، مع إيلاء اهتمام خاص للشمال الغربي والشمال الشرقي للبلد. وتؤمن إندونيسيا تماما أن الحالة الإنسانية في سوريا لا يمكن حلها إلا إذا جلست جميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات وعملت معا على النهوض بالعملية السياسية في سوريا، على أساس احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فضلا عن ذلك. إن سكان سوريا منهكون، كما ذكرت مساعدة الأمين العام مولر. لقد حل بالسكان التعب من الأمل في السلام. ومسؤوليتنا الرسمية هنا في المجلس لا أن نجلب الأمل إلى الشعب السوري فحسب، بل أن نحقق له أيضا واقع السلام على الأرض.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فرشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد طلبت الكلمة مرة أخرى، وألتمس سعة صدر المجلس لبضع دقائق أخرى. أولا وقبل كل شيء، إنني أشعر بالتأثر الشديد من المناقشة الجدية اليوم، ومن الترحيب بي، الذي هو في الحقيقة مهم جدا لي. إننا نتعامل بجدية مع كل المسائل المتعلقة بتطور الحالة في سوريا على الصعد الإنسانية والعسكرية وصعد التسويات السياسية. ولذلك، أود أن أقول بضع كلمات، والرد جزئيا على ما قيل.

ومن الواضح أنه لا يمكنني مواصلة تحليل أو مقارنة الحالة في سوريا بمسلسل لعبة العروش التلفزيوني، الذي لم أره، ولكن غني عن القول إن ما يجري في سوريا منذ فترة طويلة ليس لعبة. والواقع أن بلدا ذا سيادة وشعبه، لا يمارسان أي لعبة. بل هما يحاولان البقاء على قيد الحياة وبناء مستقبل لهما.

وفي بياني الأول: قلت إنه وفقا لما لدينا من التقديرات، تسيطر الآن هيئة تحرير الشام، وهي منظمة اعترف المجلس بأنها إرهابية، على ٩٩ في المائة من منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وكنت أتوقع أن يحاول أي شخص على الأقل تصحيح هذا العدد، لكن لم يفعل ذلك أحد. ولذلك، أود أن أسأل مرة أخرى ما هي بالضبط الأطراف موضع البحث هنا. لقد سرني أن أسمع إدانات لانتهاكات هيئة تحرير الشام لوقف إطلاق النار. ولكن ما أريد أن أقوله هو أنه لم تحدث أية انتهاكات، لأن هيئة تحرير الشام ليست طرفا في أي التزام بموجب أي شئ له صلة بوقف إطلاق النار. لقد تقرر وقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة المسلحة، ولعبت صيغة أستانا دورا في ذلك. إن هيئة تحرير الشام وجبهة النصرة وتنظيم القاعدة هي جميعها منظمات قمنا نحن جميعا بتحديدها على أنها إرهابية، ولذا يجب أن نرفضها. وعليه، أعرب عن استغرابي من الإشارات إلى استئناف الحكومة أو تجديدها للقتال ضد جبهة النصرة. فتلك ليست نزوة عابرة، بل هذا واجب حكومة الجمهورية العربية السورية تجاهنا، نحن المجتمع الدولي، بأن تكافح هذه الجماعة الإرهابية.

وقد جرى الإعراب عن الأمل هنا عدة مرات في ألا تصبح إدلب حلب الثانية. وبقيت أنتظر أن يقول شخص إنه يأمل ألا تصبح إدلب الرقة الثانية.

ويمكنني القول أن إدلب لن تصبح رقة ثانية، وهي المدينة الميتة التي قصفها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ودمرها تماما. إن عملية إدلب لا تتعلق بالاستخدام الواسع النطاق للقوة. وأود أن يعرف المجلس أن روسيا ملتزمة بجميع التزاماتها بموجب مذكرة التفاهم مع تركيا، التي ذُكرت مرارا اليوم. وبِالتّالِي، لن يحدث ذلك، ولكن الكفاح ضد الإرهاب ضروري.

وقد تساءلت أيضا، في معرض الرد على الأسئلة التي طرحت اليوم، أي نوع من الرسائل نبعث بعد مناقشة اليوم ومن خلال الجلسات السابقة، إلى الثلاث ملايين مدني في إدلب وهم، كما أقررنا بذلك جميعا، رهائن لدى تنظيمات نسميها جميعا تنظيمات إرهابية. وعلى حد علمي، فإن فحوى الرسالة التي يحاول العديدون بعثها هو أنه سيتعين عليهم تحمل الحالة في الوقت الراهن. وأعتقد أن ذلك خطأ وأنه سيخلق شعورا رهيبا بخيبة الأمل في أوساط المدنيين الذين يسمعون تلك الرسالة من المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها العديد من الممثلين أنه، في حالة التقارير المتعلقة باستخدام الكلور، سنرد بسرعة وبصورة ملائمة، أود الحث على أن نتصرف بطريقة ذكية بدلا من اتخاذ إجراء بسرعة، واستنادا إلى بيانات يمكن التحقق منها، والتي بلا شك ينبغي أن تسبق أي إجراء، خاصة إذا كان من الممكن أن تكون لهذه الإجراءات آثار مزعزعة للاستقرار بشكل خطير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، اسمح لي بداية أرحب بوجود الصديق العزيز، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، إلى هذه الجلسة، وأن أشكره على التوضيحات القيمة التي قدمها للتو.

يقول المثل الإنكليزي وأقتبس:

(تكلم بالإنكليزية)

”الكلمات قد تكذب، لكن الأفعال دائما ستخبر عن الحقيقة“

(تكلم بالعربية)

والحقيقة التي لم تعد خافية على أحد هي أن معاناة السورين ناجمة عن جرائم التنظيمات الإرهابية المتعددة التسميات والولاءات، ومن ينضوي في صفوفها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أضافه إلى جرائم العدوان المباشرة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها التحالف الأمريكي وأدواته والميليشيات العميلة التابعة له والتي أرفقها بإرهاب اقتصادي همجي.

والحقيقة التي لم تعد خافية على أحد أيضا هي أن الشأن الإنساني قد تم توظيفه منذ البداية من قبل حكومات بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه كأداة لاستهداف بلادي والإساءة إلى جهود مؤسسات الدولة السورية، ومحاولة تشويه صورتها، وتأليب الرأي العام ضدها. فكيف يمكن لأحد أن يصدق، والحال هكذا، أن ما تدعيه حكومات تلك الدول في بياناتها الممجوجة، ينطلق من الحرص على سلامة الشعب السوري؟ وإلى متى سيبقى مجلسكم هذا عاجزا عن إعلاء مبادئ القانون الدولي والميثاق، وإلزام تلك الدول المعتدية بالكف عن ممارساتها العدوانية إزاء بلادي ومساءلتها عنها؟

لقد أشار بعض الزملاء إلى الوضع في إدلب، وكنت قد أوضحت في بياني أمامكم بتاريخ ١٧ الجاري، حقيقة الوضع هناك في ظل سيطرة تنظيم ”هيئة تحرير الشام“ الإرهابي. وبالمناسبة هيئة تحرير الشام هي جبهة النصرة، وجبهة النصرة هي تنظيم القاعدة في بلاد الشام، وتنظيم القاعدة في بلاد الشام انبثق عن تنظيم القاعدة في العراق، وتنظيم القاعدة في العراق انبثق عن تنظيم القاعدة في أفغانستان. ويعني هذا، نحن جميعا نتكلم عن شيء اسمه القاعدة. ومهما تعددت التسميات فهي كيانات إرهابية، وهكذا يعتبرها مجلسكم الكريم. إذن، أوضحت في بياني أمامكم بتاريخ ١٧ أيار/مايو الجاري حقيقة الوضع هناك في ظل سيطرة تنظيم ”هيئة تحرير الشام“ الإرهابي والكيانات المرتبطة به على مساحات واسعة من إدلب، وقيامها بشن الاعتداءات الإرهابية على المناطق المجاورة الآمنة، وعلى مراكز القوات السورية والروسية. وهي كلها أمور وثقها زميلي السيد نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي بكل دقة. وما زلت انتظر الإجابة على الأسئلة التي طرحتها عليكم، لا سيما لجهة كيفية تصرفكم أنتم ذاتكم في حال واجهتم ظروفا مماثلة، وسيطرة لتنظيمات إرهابية على إحدى مدنكم واستخدامها كقاعدة لاستهداف مدن أخرى وتقويض الأمن والاستقرار؟

نحن لدينا سؤال واحد، والسيد سفير بلجيكا وباسم حملة القلم الإنساني طرح خمسة أسئلة، ونحن لدينا سؤال واحد، وهو السؤال الهام الذي طرحته قبل قليل، متى ستدركون، أيها السادة، أن الحق الذي نمارسه هو الحق نفسه الذي مارستموه أنتم للتصدي للهجمات الإرهابية التي طالت مسرح الباتاكلون وصحيفة شارلي إيبدو في باريس، والأعمال الإرهابية في نيس ولندن وبوسطن وبروكسل وغيرها. بطبيعة الحال فإن أولئك الإرهابيين الذين واجهتموهم في بلادكم، لم يكونوا مزودين براجمات صواريخ ودبابات تركية، ولا بالعتاد العسكري وتقانات الاتصالات الأمريكية المتطورة، ولا بالإعلاميين المرتزقة الدين يروجون لهم ومن بينهم الأمريكي بلال عبد الكريم، مراسل تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لدى محطتي Sky New البريطانية و CNN الأمريكية، ولا بخبراء الأسلحة الكيميائية الغربيين كما هو الحال بالنسبة للإرهابين الذين يحتجزون المدنيين في أدلب. إن الاجتماع الذي تم تنظيمه قبل يومين من قبل الاستخبارات التركية، وضم ممثلين عن جبهة النصرة وتنظيمات جيش العزة وأحرار الشام وصقور الشام وجيش الأحرار، يدحض كل ما تم الترويج له خلال السنوات الماضية بخصوص ما يسمى بـ ”المعارضة السورية المعتدلة“. كما يثبت بشكل لا لبس فيه، مرة

أخرى، الدعم الذي تقدمه حكومات الدول الداعمة للإرهاب لهذه التنظيمات الإرهابية المسلحة.

ولكي نقرن القول بالصورة، هذه صورة قادة التنظيمات الإرهابية الذين اجتمعوا في إدلب قبل يومين برعاية الاستخبارات التركية. يقود الاجتماع رئيس جبهة النصرة الإرهابي الجولاني، ومعه تنظيمات إرهابية أخرى ترعاها الحكومة التركية وبعض الدول في هذا المجلس.

المهم في الأمر أن بعض من هم في الصورة، ويجلسون مع جبهة النصرة، التي تسيطر على ٩٩ في المائة من إدلب، بعضهم حضر أستانا – يعني أن بعضهم ملزم بعدم القتال إلى جانب جبهة النصرة ضد الدولة السورية وحلفائها. وهذه التنظيمات ملزمة أيضا باحترام تفاهمات أستانا، ومن بينها إنشاء منطقة منخفضة التصعيد، هذه الصورة لهؤلاء ''الحمائم المعتدلين'' المجتمعين في إدلب.

إلى متى سيغض مجلسكم الطرف عن معاناة عشرات آلاف المدنيين السوريين من أهالي المناطق التي تتواجد فيها قوات أجنبية لا شرعية وميليشيات عميلة لها؟ إن تجاهل معاناة هؤلاء يثبت من جديد، حجم الكذب والنفاق لدى البعض في التعامل مع القضايا الإنسانية، ودعوني أشير بعجالة إلى أوجه تلك المعاناة.

أولا، استمرار الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم ''مغاوير الثورة'' الإرهابي العميل لها باحتجاز آلاف المدنيين في مخيم الركبان في منطقة التنف المحتلة ومنع خروجهم وعودتهم إلى مناطقهم ورفض تفكيك المخيم.

نحن نطالب مجلس الأمن بإلزام الولايات المتحدة بالكف عن عرقلة الجهود السورية – الروسية المشتركة لإنهاء معاناة قاطني المخيم والتي أفضت حتى تاريخه إلى تمكين أكثر من ١٢ ألف شخص من مغادرته. هنا أفتح قوس لأسجل تحفظي على ما قالته السيدة أورسولا في بيانها عندما قالت إنها تحث السلطات السورية على السماح بإدخال قافلة ثالثة إلى مخيم الركبان في التنف، وهذا الكلام يعطي الانطباع بأن من يعرقل إدخال القوافل الإنسانية إلى التنف هي الحكومة السورية، هذه هي الرسالة التي أعطيتها من خلال صياغة كلامك، أريد أن أصحح لك هذه المعلومة، فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعرف وأنت تعرفين والأمين العام للأمم المتحدة يعرف والدنيا كلها تعرف وهذا المجلس يعرف أن الحكومة السورية قد وافقت على القافلة الأولى في حين رفضت سلطات الاحتلال الأمريكية في التنف القافلة الأولى لمدة أربعين يوما، وأنت تعرفين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمين العام يعرف وهذا المجلس يعرف أن الحكومة السورية وافقت على القافلة الثانية، في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية وهي السلطة القائمة بالاحتلال في التنف لمدة ٤ أشهر، وأنت تعرفين، والجميع يعرف، ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية يعرف، والأمين العام يعرف أنه بموجب اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ فإن السلطة القائمة بالاحتلال هي المعنية بحماية المدنيين، السلطات الأمريكية الاحتلالية لمنطقة التنف هي المعنية بموجب اتفاقيات جنيف بتقديم الغذاء والدواء والمساعدة الانسانية لمن يقع تحت سلطة احتلالهم، أرجو أن تصححي لي إذا كنت خاطئا.

رابعا، ماذا تفعل القوات الأمريكية فوق جزء من أراضي بلدي، ما هو موقف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموقف هذا المجلس، ماذا يفعل الأمريكي فوق جزء من أراضي بلدي؟.

ثانيا، لا يقل الوضع في مخيم الهول شمال شرق البلاد سوءاً عن الوضع في مخيم الركبان، إذ يخضع مخيم الهول لسيطرة ميليشيات عميلة للولايات المتحدة تطلق على نفسها اسم ''قوات سوريا الديمقراطية/قسد''، وهي ميليشيات ترعرعت في ظل التحالف الأمريكي الذي رفدها بعناصر من تنظيم داعش الإرهابي وضمهم إلى صفوفها، وارتكبت بدعم كامل منه الكثير من المجازر وممارسات البطش والاعتقال والتعذيب بحق السوريين

الذين يُطالبون بحقوقهم وبعودة مؤسسات الدولة السورية لممارسة دورها في مناطق وجودها. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ما تقوم به الولايات المتحدة وعصابات قسد لسرقة النفط والآثار والموارد الوطنية السورية وتهريبها والعمل على محاولة خنق الاقتصاد السوري وافتعال أزمات تطال السوريين في حياتهم اليومية.

ثالثا، لا بد من وضع حد لمعاناة أهلنا في المناطق التي تنتشر فيها وبشكل غير شرعي قوات النظام التركي الغازية، وفي هذا الإطار، نطالب مجلس الأمن بالتحرك بشكل حازم وفوري لوقف ممارسات النظام التركي الرامية لتغيير هوية تلك المناطق السورية وطابعها الديمغرافي، ومنع نظام أردوغان من المساس بوحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية ووضع حد لأوهامه في إحياء عهد السلطنة العثمانية الذي انقضى بدون رجعة، أقول هذا الكلام بدلا من أسمع من زميلتي العزيزة سفيرة بريطانيا شكرا للسلطات التركية على ما تقدمه من مساعدات إنسانية في إدلب.

وتجدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن وجود أي قوات عسكرية أجنبية على أراضيها دون موافقتها هو عدوان واحتلال، وسيتم التعامل معه على هذا الأساس.

إن رؤيتنا واضحة فنحن لن نألوا جهداً لتخليص أهلنا في إدلب من سيطرة التنظيمات الإرهابية التي تتخذ منهم دروعاً بشرية، وكذلك لوضع حد لاعتداءات تلك التنظيمات الإرهابية المتكررة على المدنيين الأبرياء من سكان البلدات والمدن المجاورة. ونطالب الدول المعنية كافةً بسحب رعاياها من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والذين تقدر أعدادهم بعشرات الآلاف من بلدي بشكل فوري، ومساءلتهم عن جرائمهم وضمان عدم تكرارها، بدلا من إعادة تدوير هؤلاء الإرهابيين بغية مواصلة إرهابهم في دول أخرى مثل أفريقيا وأماكن أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أسأل ممثلي الدول الغربية في هذا المجلس: كيف يمكن لعناصر التنظيمات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الانتقال إلى ليبيا وأفغانستان وآسيا الوسطى وحدود النيجر مع الجزائر وغيرها بدون دعم ورعاية من حكومات ذات نفوذ؟ لقد حذرنا من هذا الأمر مراراً ومن سعي تلك الدول للاستثمار في الإرهاب لزعزعة أمن واستقرار دول بعينها لخدمة أجنداتها السياسية. أما سؤالنا الثاني فهو: هل عجزت الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي ترتبط بشراكة عملية مع ٣٨ منظمة ومؤسسة دولية معنية بمكافحة الإرهاب، هل عجزت عن عن تحديد هوية حكومات الدول الداعمة للإرهاب الذي يستهدف بلدي منذ ثماني سنوات، وكأن هذا الأمر مسألة فلسفية بالغة التعقيد شبيهة بتحديد جنس الملائكة؟!

إننا عازمون على تحرير كافة أنحاء ترابنا الوطني من أي وجود لا شرعي لقوات أجنبية، وهذا حق سيادي مشروع وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات مجلسكم هذا ووفقا لتفاهمات أستانا التي أكدت جميعها على سيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

يُجدد وفد بلدي مطالبة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالوفاء بمسؤولياتها ووضع الأمم المتحدة بصورة معاناة السوريين معيشياً وإنسانياً جرّاء التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على بلدي سورية، وهي تدابير تعددت آثارها السلبية لتطال كافة مجالات حياة المواطن السوري، بما في ذلك الخيوط الطبية التي تستخدم في العمليات الجراحية. يحجبون عن وزارة الصحة الخيوط الطبية التي تستخدم في العمليات الجراحية.

إن تجاهل هذا الشكل من أشكال الإرهاب الاقتصادي المكمل لإرهاب التنظيمات الإرهابية وداعميها هو أمر غير مقبول ولا يجب استمراره. ونطالب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجدداً بالكف عن تضمين تقاريرها ادعاءات لا أساس لها من الصحة تختلقها وتروج لها جهات معادية في مكتب الأمم

المتحدة في غازي عنتاب التركية، وفي المكتب تنفيذاً لأجندة الولايات المتحدة وحلفائها.

ختاما، لا يزال بعض أعضاء هذا المجلس، وأعني هنا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، يمتهنون فن الخداع والتضليل لتنفيذ سياسات حكومات بلدانهم في الهيمنة على العالم والعودة به إلى عهود الاستعمار والانتداب والوصاية، حيث تستمر هذه الدول في استغلال منبر المجلس لحماية الإرهابيين وعرقلة تقدم الجيش السوري في مواجهة التنظيمات الإرهابية التي تدعمها هذه الدول، بما في ذلك إعطاء الأوامر لتنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي، الذراع التضليلي لجبهة النصرة، لفبركة استخدام مزعوم للمواد الكيميائية السامة مجدداً واتهام الحكومة السورية بالمسؤولية عنه. وهذا الأمر ليس بغريب على دولتين قامتا بتلفيق كذبة أسلحة الدمار الشامل في العراق.

وعلى غرار ما حصل عندما تقدم الجيش السوري في كل من الغوطة الشرقية وحلب وأماكن أخرى، نشهد صدور تصريحات من كبار مسؤولي الدول التي أشرت إليها ومن سفرائهم في هذا المجلس، تُهدد وتتوعد بها في حال تم استخدام المواد الكيميائية، وكأن هؤلاء المسؤولين وهؤلاء السفراء، يقولون للمجموعات الإرهابية المسلحة في إدلب إن السبيل الوحيد لإنقاذكم هو فقط في حال تم استخدام الأسلحة الكيميائية، فاعملوا على استخدام المواد الكيميائية السامة ضد المدنيين في إدلب، واعملوا على فبركة أدلة، واستجلبوا شهود زور كالعادة، وتلاعبوا بمسرح الجريمة، كما فعلتم سابقاً، وعندها سنكون جاهزين مع ما نملك من قدرات إعلامية وسياسية لاتهام الحكومة السورية والتدخل لنجدتكم. هذا ما حصل سابقاً وهذا ما ينبغي منع تكراره في الحاضر والمستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى؛ وسأتوخى الإيجاز. لقد جزعت تماما مما سمعناه للتو في آخر مداخلة ختامية. ولذلك، فإنني أود أن أتكلم بوضوح شديد بشأن عدد من الأمور.

أولا، أود أن أسجل في المحضر أنني لم أحصل على التعهدات التي طلبتها. وأود أن أقول بوضوح إن طاقم قناة سكاي نيوز ليس هدفا مشروعا. فاستهداف الصحفيين أمر غير مسموح، وأدعو ممثل سورية مرة أخرى إلى أن ينقل تلك الرسالة إلى حكومة بلده وأن يتعهد لنا بأنهم لن يُستَهدَفوا، خلافا لحالة الراحلة ماري كولفن.

ثانيا، أود أن أستنكر تشويه صورة ذوي الخوذ البيض. لقد قلت مرارا في هذه القاعة إنها منظمة إنسانية تقوم بعمل جيد لمساعدة المدنيين الذين يعانون في سورية.

ثالثا، أود أن أقول إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يخضع لأوامر المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالطريقة التي أشار إليها الممثل السوري ضمنيا. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شأنه شأن كل هيئات الأمم المتحدة، غير منحاز. وهو يؤدي عمله على أفضل وجه ممكن، في ظروف رهيبة، من أجل الشعب السوري. وسيكون من الأفضل لو أن السلطات السورية دعمت المكتب في هذا العمل، بدلا من الهجوم عليه.

أخيرا، إن عدد الرضع في إدلب يفوق عدد مقاتلي هيئة تحرير الشام. وبدلا من الحديث عن الرد على استفزازات هيئة تحرير الشام – ولا يوجد من يعترض على مسألة الرد على تلك الاستفزازات – فإن السؤال هو: كيف يردون عليها؟ كيف ترد روسيا والنظام السوري على هيئة تحرير الشام؟ يقولون إنهم يريدون حماية ثلاثة ملايين من المدنيين في إدلب، غير أن القصف الجوي المكثف للمناطق المدنية وقصف المستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية المدنية ليس ضروريا وبالتأكيد غير متناسب. وذلك أمر حاسم بشكل قاطع فيما يتعلق بالقانون

الدولي الإنساني. وثمة حاجة إلى التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، ولا بد من التناسب. وذلك ما لا نراه، وذلك ما يُقلق المجلس بشدة إزاء الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن المشاركين في الصياغة، بما في ذلك بلجيكا والكويت. وثمة ما يبرر بياني بالنظر إلى أن نائب وزير خارجية روسيا سأل عن الرسالة التي ينبغي الخروج بها من هذه الجلسة. وأود أن أرد على ذلك. ويؤسفني أنه غادر القاعة، غير أنني أدرك أنه غادر عندما كان السفير السوري يتكلم. والنقطة التي أردت أن أوضحها هي ما يلي:

أكرر ما قالته زميلتنا البريطانية لتوها. إن الرسالة التي نتوقع أن نخرج بها من جلستنا هذه هي أن الجميع حول هذه الطاولة يدعمون ويؤيدون احترام القانون الدولي الإنساني. وفي سياق مكافحة الإرهاب، ليس هناك ما يبرر انتهاك القانون الدولي الإنساني باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو القصف العشوائي للسكان، ومن ثم إلحاق أفدح الأضرار بأعداد كبيرة جدا من المدنيين، كما شهدنا، للأسف، ليس في إدلب فحسب، وإنما كذلك أثناء القتال في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان آخر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا السيد الرئيس، وآسف لطلب الكلمة مرة ثانية. أريد أن أجيب على زميلتي، سفيرة المملكة المتحدة.

أولا، الأسئلة هنا لا تُطرح من طرف واحد. طرحت أسئلة، وهذا من حقها، وسأجيب عليها. ولكنني طرحت العديد من الأسئلة ولم يجبني عليها أحد. وهي أسئلة مفتاحية، ويمكن أن تريحنا جميعا وتقصر هذا النقاش ونتوقف عند التقرير ٦٢ القادم بدلا من أن نصل إلى التقرير ١٠٠، هذا إذا كان هناك تجاوب حقيقي مع الأسئلة التي طرحتها مرارا وتكرارا. وعلى كل حال.

أولا، طلبت من السلطات السورية دعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وها هي ممثلة المكتب موجودة أمامنا. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية بموجب أحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وبعد اتخاذ هذا القرار في عام ٢٠١٣، بدأنا، كحكومة سورية، بتطبيق خطط الاستجابات الإنسانية مع المكتب. ونجدد هذا الاتفاق كل ستة أشهر، بمعنى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يتحدث أمامكم عن تقديم المساعدة لملايين السوريين، ما كان له أن يقدم شيئا لولا مساعدة الحكومة السورية ومباركتها لهذه العملية الإنسانية. وذلك يعني أن المكتب لا يعمل على هواه فوق الأراضي السورية، إنه يعمل باتفاق ومباركة من الحكومة السورية، التي سمحت للمكتب بتقديم المساعدة، مشكورا، لملايين السوريين. وهذا الأمر مستمر منذ عام ٢٠١٣. يعني لا البارحة ولا قبل البارحة.

ثانيا، ”الخوذ البيضاء“. هناك طبعا العديد من التقارير الغربية، أي أن منشأها غربي – تقارير إعلامية غربية وتقارير سياسية غربية – تكشف عن أن هذه المجموعة هي من صنع المخابرات البريطانية وقد ذكرنا لكم اسم ضابط المخابرات البريطاني الذي شكل هذا التنظيم. ولو كان هذا التنظيم فعلا تنظيما إنسانيا، ما كان قد تهريبه عن طريق إسرائيل إلى كندا والولايات المتحدة ودول غربية أخرى. لماذا يتم تهريب ”عاملين إنسانيين“ تابعين للخوذ البيضاء، عن طريق الجولان ثم إسرائيل، إذا كانوا فعلا موظفين إنسانيين؟ وما الذي دعاهم للذهاب إلى إسرائيل وإلى الجولان السوري المحتل؟ ٤٠٠ إرهابي تم تهريبهم عبر إسرائيل إلى الدول الغربية.

ثالثا، هناك قرار أصدره مجلس الأمن هو القرار ٢١٣٣ (٢٠١٤)، اتُخذ في عام ٢٠١٤، وهذا القرار يحظر دفع الفدية للإرهابيين ويرفض التفاوض معهم. أي أن من يقول اليوم إن الحكومة السورية يجب أن توقف إطلاق النار مع الإرهابيين في إدلب يخالف أحكام هذا القرار، وهو قرار اتخذه هذا المجلس. مجلس الأمن قرر في قراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) في عام ٢٠١٤ عدم التفاوض مع الإرهابيين وعدم دفع الفدية. والذي جرى هو أن النظام القطري دفع الفدية عشرات المرات لجبهة النصرة في الجولان، وخارج الجولان، في حلب وإدلب. ولعلكم تذكرون القصص القديمة، لكن في الجولان، عندما قامت جبهة النصرة باختطاف عناصر الوحدة الفلبينية وعناصر الوحدة الفيجية. تأتي قطر وتدفع ٣٥ مليون يورو، علنا وبعلم الأمانة العامة للأمم المتحدة.

زميلي، سعادة سفير ألمانيا، قلتَ بأن الكل هنا يجب أن يحترم القانون الدولي الإنساني. صحيح، ونحن من هؤلاء الذين يؤمنون بهذا الكلام. وأطلب منك ومن بقية السادة الزملاء أن يحترموا القانون الدولي أولا، قبل القانون الدولي الإنساني، وأحكام الميثاق التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في هذه المنظمة الدولية.

واحترام القانون ليس انتقائيا، نحترم القانون الدولي وأحكام الميثاق والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونحترم قانون حماية الصحفيين لكيلا تغضب زميلتي سفيرة بريطانيا. لكن الصحفي الذي يحترم مهنته ويحترم قواعد العمل ويرغب في الذهاب إلى دولة ليغطي فيها تطورات معينة، لا بد له من الحصول على تأشيرة دخول من سلطة الدولة المتجه إليها، عليه أن يتجه إلى السفارة ويطلب تأشيرة ويحصل على موافقة ثم يذهب بعد ذلك، بدلا من أن يتغلغل إلى داخل الدولة عن طريق الحدود المجاورة لها ويغطي أنشطة الإرهابيين ومن ثم تقتله قذيفة من الإرهابيين. وهذا الكلام موثّق وتعرفه السلطات الفرنسية لأننا غامرنا آنذاك بسلامة جيشنا وعناصرنا لكي نجلب جثمان الصحفية التي تحدثت عنها ونسلمها إلى سلطات بلدها في بيروت. هذا كله موجود والسلطات الفرنسية تعلم هذا، تعلم من الذي أحضر جثمان الصحفية ومن الذي غامر بسلامة جنوده لكي يجلب جثمان الصحفية.

على كل حال، مرة ثانية، الحكومة السورية تغامر بسلامة جيشها وعناصرها وقوات أمنها لحماية عناصر الأمم المتحدة وعناصر الصحافة والإعلام المعتمدين في سوريا. أما من يريد أن يعمل هوليوود على حساب سلامتنا فهو يتحمل النتيجة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر للرد على التعليقات والأسئلة.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أذكر الوقائع المتعلقة بالقوافل المشتركة بين الوكالات إلى مخيم الركبان. فبعد إيصال القافلة الثانية المساعدات إلى المقيمين في مخيم الركبان في شباط/فبراير، طلبنا إرسال قافلة ثالثة لأن الافتراض أن تلك المساعدة لن تكون كافية إلا لـ ٣٠ يوما فقط. وعليه، طلبنا إرسال قافلة ثالثة في آذار/مارس وفي ٩ أيار/مايو مرة أخرى. ولكن لم تتم الموافقة على هذين الطلبين. واليوم، استمعت إلى دعوة أعضاء المجلس إلى الموافقة على طلب إرسال قافلة ثالثة إلى الركبان لتقديم المساعدة المنقذة لحياة الناس الذين لا يزالون يقيمون هناك.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه الممثل الدائم للمملكة المتحدة، فقد أكدت منظمة الصحة العالمية شن الهجمات على مرافق الرعاية الطبية عن طريق التحقق من مصادر متعددة. وسنستعرض المقال الصحفي الذي ذكره الممثل الدائم ثم نبلغ المجلس بما إذا كانت تلك الهجمات قد أكدتها الأمم المتحدة. ومثلما أكد الممثل الدائم القول، فإن المرافق الطبية تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، سواء كانت موجودة

في مناطق تفادي التضارب أم غير ذلك. وأدعو مرة أخرى إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، وخاصة المرافق الطبية.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحتموه، سيدي الرئيس، بصفتكم الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية، فقد نشرت اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ في ١ آذار/مارس. وتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ تمويلا بقيمة ٣,٣ بليون دولار لدعم ١١,٧ مليون شخص من المحتاجين. وتشير أحدث المعلومات إلى تمويل الخطة بنحو ١٦ في المائة بما يعادل ٥٤٤ مليون دولار. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تبرعت لتمويل الخطة. وقد اقترب وضع الصيغة النهائية للخطة نفسها. ولا تزال هناك حاجة إلى مناقشة بعض التفاصيل لوضع الصيغة النهائية ونشرها قريبا. وعلى وجه العموم، فإننا نرى أن الخطة هامة جدا لاستجابتنا. ومن الضروري دعمها بالنسبة للأمم المتحدة وشركائها. ودوائر العمل الإنساني على أهبة الاستعداد للاستجابة استنادا إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال والتركيز على تلبية الاحتياجات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.